

Distr.: General
18 May 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي طُلب فيها إلى أن أقدم تقريراً شاملاً عن تنفيذ ذلك القرار، بعد ٩٠ يوماً من بدء نفاذه ومرة أخرى قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوماً بأسبوع على الأقل. ويصف التقرير أيضاً التطورات التي حدثت في تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) منذ انقضاء الفترة المشمولة بتقريرتي السابق الذي قدمته إلى المجلس في ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/186). والتاريخ النهائي للبيانات الواردة في هذا التقرير هو ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ما لم يذكر خلاف ذلك.

ثانياً - توليد الدخل

ألف - إنتاج النفط وبيع البترول والمنتجات البترولية

٢ - منذ بداية المرحلة التاسعة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قام مراقبو النفط ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت - التي يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة" - باستعراض وقبول ما مجموعه ١٥٩ عقداً (من بينها ٥٩ عقداً من المرحلة الثامنة تم تمديدتها إلى المرحلة التاسعة) تتعلق بمشتريين من البلدان التالية وعددها ٤٤ بلداً: (يشير الرقم الوارد بين قوسين إلى عدد العقود المتعلقة بذلك البلد): الاتحاد الروسي (٢١)؛ الأردن (٤)؛ إسبانيا (٣)؛ الإمارات العربية المتحدة (١١)؛ إندونيسيا (٢)؛ أوكرانيا (٤)؛ أيرلندا (٢)؛ إيطاليا (٨)؛ باكستان (٥)؛ تايلند (٢)؛ البرازيل (١)؛ بنما (١)؛ بلغاريا (١)؛ بيلاروس (٤)؛ تركيا (٦)؛ تونس (١)؛ الجزائر (١)؛ الجمهورية العربية السورية (٢)؛ جنوب أفريقيا (٢)؛ رومانيا (٣)؛ سنغافورة (١)؛ السودان (١)؛

سويسرا (١٧)؛ الصين (٦)؛ عمان (١)؛ فرنسا (٩)؛ فنزويلا (١)؛ فييت نام (١)؛ قبرص (٧)؛ قطر (٢)؛ كندا (١)؛ كينيا (١)؛ لبنان (٣)؛ ليختنشتاين (٣)؛ ماليزيا (٧)؛ مصر (١)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣)؛ ناميبيا (٢)؛ النمسا (١)؛ نيجيريا (١)؛ الهند (١)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (١)؛ اليمن (٢)؛ اليونان (٢).

٣ - ويبلغ إجمالي كمية النفط التي ووفق على تصديرها في إطار تلك العقود حوالي ٤٩٠ مليون برميل قدرت قيمتها بمبلغ ١٢,١ بليون يورو، أو ١٠,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. غير أن حجم النفط الذي تم التعاقد عليه يتجاوز كثيرا حجم الصادرات المتوقع وهو ٢٩٠ مليون برميل في إطار المرحلة التاسعة.

٤ - وتنبؤات إجمالي العائدات التقديرية للمرحلة التاسعة (قبل خصم رسوم خطوط الأنابيب) هي ٦,٥ بليون يورو، أو ٥,٧ بليون دولار، بالأسعار الجارية وسعر الصرف الجاري، وهو مبلغ يقل عن المبلغ المناظر للمرحلة الثامنة بمقدار ٤,٤٠ بليون يورو، أو ٤ بلايين دولار تقريبا. وهذا يرجع، جزئيا، إلى انخفاض أسعار السوق على مدى الفترة، غير أنه يرجع أساسا إلى انخفاض معدل صادرات النفط في إطار البرنامج خلال الجزء الأول من المرحلة التاسعة، بما يمثل ٢,٨ بليون يورو، أو ٢,٦ بليون دولار، تقريبا، من العائدات غير المحققة. وعلى الرغم من أن معدل التصدير قد عاد إلى مستواه العادي، وهو أكثر من مليوني برميل في اليوم، خلال الجزء الأخير من المرحلة التاسعة فإن انخفاض معدل الصادرات في بداية المرحلة قد أدى إلى فقدان حوالي ١٠٠ مليون برميل من النفط الخام.

٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، كانت قد استُكملت ١٣٩ عملية شحن بكمية إجمالية قدرها ٢١٦,٧ مليون برميل، وهي كمية بلغت قيمتها التقديرية ٨٣٦ ٤ مليون يورو، أو ٢٩٣ ٤ مليون دولار، بسعر الصرف الجاري.

٦ - وخلال المرحلة التاسعة، اكتُشفت مخالفتان في عمليات تصدير النفط الخام وأبلغ المشرفون على النفط لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") بالمخالفتين. وقد انطوت الحالتان على خسارة محتملة في حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق لإيرادات بسبب عدم التزام المشتريين بجهة تفريغ الشحنة المرخص بها. على أن الإيرادات المعنية جرى استردادها وأودعت في حساب الأمم المتحدة الخاص بالعراق. ولتقليل إمكانات حدوث هذه الانحرافات في المستقبل بدأ المشرفون على النفط، في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، في إصدار إخطارات إلى قباطنة السفن يبلغونهم فيها بجهة المقصد المرخص بالتصدير إليها.

٧ - وقد طلب مجلس الأمن إليّ، في الفقرة ١٥ من قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، في جملة أمور، أن أتخذ الترتيبات اللازمة، رهنا بموافقة المجلس، للتصريح باستخدام أموال تصل قيمتها إلى ٦٠٠ مليون يورو مودعة في حساب الضمان لتغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط والتي كانت قد مُوِّلت وفقاً لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة. وعلى هذا فقد تم إرسال فريق من الخبراء إلى العراق في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ويقوم الفريق في الوقت الحالي بوضع تقريره في شكله النهائي. وأتوقع أن أقدم توصياتي، مشفوعة بملخص تنفيذي للتقرير المعد من قِبَل الخبراء، إلى المجلس قبل نهاية أيار/مايو. وسوف تتاح أيضاً نُسخ من التقرير الكامل.

صادرات النفط من العراق

٨ - ظلت أساليب العمل المعتمدة لتفتيش شحنات النفط المصدّر من العراق على ما هي عليه. فخلال المرحلة الراهنة، بلغ عدد المفتشين المستقلين من شركة سيبولت المتواجدين في الموقع ١٤ مفتشاً، وكانت مقارهم في ميناء البكر وزاخو في العراق وجيهان في تركيا.

ميناء البكر

٩ - تواصل شحن النفط الخام من المنصة النفطية في ميناء البكر تحت إشراف فريق الرصد التابع لشركة سيبوليت والذي يضم ستة أفراد. وبلغ الحد الصافي الإجمالي للنفط الخام الذي تم شحنه في السفن ٢٦٥ ٣٢٩ ١٠١ برميلاً، كما تُثبت ذلك لوحات المعايرة الخاصة بالسفن. وهذه الكمية تعادل ما متوسطه ١٣٨ ٥٣١ برميلاً في اليوم. ولم يبلغ عن حدوث أي تحسن في الظروف المعيشية أو الترتيبات المتعلقة بالسلامة العامة أو مرافق النقل في ميناء البكر.

محطة القياس رقم ١ في زاخو

١٠ - استمر نقل النفط الخام من العراق عن طريق خط الأنابيب العراقي - التركي إلى محطة بوتاس الطرفية في ميناء جيهان بتركيا تحت إشراف فريق الرصد التابع لشركة سيبوليت والمؤلف من ثلاثة أفراد. وبلغ حجم النفط الخام الذي رُصد عن طريق أجهزة القياس في محطة القياس رقم ١ في زاخو ٦٧٩ ٩٦٢ ٥٩ برميلاً. وهذه الكمية تعادل ما متوسطه ٧٦٣ ٧٣٨ برميلاً في اليوم.

محطة بوتاس في جيهان

١١ - استمر استلام النفط الخام المصدر من العراق عن طريق خط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا في محطة بوتاس الطرفية تحت إشراف فريق الرصد التابع لشركة سيبوليت والمكون من خمسة أفراد. وبلغ حجم النفط الخام الذي رُصد تدفقه إلى صهاريج التخزين في محطة بوتاس الطرفية، حسبما تأكد بمراجعة بيانات معايرة صهاريج التخزين، ٤٨٦ ٩٦٥ ٥٩ برميلا، أي ما يعادل ٦٧٣ ٧٧٠ برميلا في اليوم في المتوسط. وبلغ مجموع الحجم الصافي للنفط الخام الذي سُلم إلى السفن في محطة بوتاس الطرفية ٢٤٩ ٤١٥ ٦٦ برميلا، حسبما أكدته بيانات معايرة السفن. وهذا يعادل ما متوسطه ٢٣٩ ٧٤٦ برميلا في اليوم.

مجموع صادرات النفط الخام

١٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ مجموع الحجم الصافي من النفط الخام الذي صُدر من ميناء البكر وميناء جيهان، تحت إشراف شركة سيبوليت، ٥١٤ ٧٤٤ ١٦٧ برميلا، أو ما متوسطه ٧٧٠ ٨٨٤ ١ برميلا في اليوم. ومن مجموع حجم هذه الصادرات، صُدر ما نسبته ٣٩,٦ في المائة عن طريق ميناء جيهان، بينما صُدر ما نسبته ٦٠,٤ في المائة منه عن طريق ميناء البكر.

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

١٣ - تنقسم حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق إلى سبعة صناديق منفصلة، وذلك عملاً بالفقرات ٨ (أ) إلى (ز) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كان قد تم إيداع ٣ ٢٥٣,٨ مليون يورو في الحساب المخصص للمرحلة التاسعة، حسب المأذون به بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، ووصل بذلك العائد من مبيعات النفط منذ بدء تنفيذ البرنامج إلى ٣٧ ٣٣٣,٩ مليون دولار و ٤ ٨٣٣,٤ مليون يورو. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير توزيع إجمالي عائدات النفط فيما بين الصناديق المختلفة والنفقات المناظرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل؛ بينما يرد في المرفق الثاني عدد خطابات الاعتماد وقيمتها فيما يتعلق بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية.

١٤ - وفي الفقرة ٩ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، طلب إلى مجلس الأمن أن أتخذ الخطوات اللازمة لتحويل فائض الأموال المسحوبة من الحساب المنشأ عملاً بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) للأغراض المبينة في الفقرة ٨ (أ) من ذلك القرار بغية زيادة الأموال المتاحة لأغراض المشتريات الإنسانية. وفي تقرير السابغ الذي قدمته إلى المجلس (S/2001/186)،

الفقرة ٢٥)، ذكرت أنه يجري إجراء استعراض لتحديد الأموال غير المربوطة في إطار المرحلة الثامنة من البرنامج. غير أنه نتيجة لحدوث انخفاض كبير في معدل عائدات النفط خلال فترة التسعين يوما الأولى من المرحلة الحالية لم تتوافر أموال زائدة لإعادة توزيعها من أجل شراء إمدادات إنسانية إضافية خلال الفترة التي يشملها التقرير. وسوف يُجرى استعراض آخر في نهاية المرحلة الحالية، وستتاح أية أموال زائدة تحدد في ذلك الوقت لإعادة توزيعها وفقا لذلك.

ثالثا - تجهيز طلبات العقود والموافقة عليها

١٥ - كانت الأمانة العامة تُلفت انتباه حكومة العراق بانتظام التأخيرات الكبيرة في تقديم الطلبات ولأسفي الشديد فإنه حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، لم يكن مكتب برنامج العراق قد تلقى طلبا واحدا في قطاعات الصحة والتعليم، والمياه والصرف الصحي، وقطع الغيار والمعدات النفطية خلال المرحلة التاسعة. وفي حين كانت قيمة الطلبات المقدمة لسلة الأغذية تتجاوز ٨٥ في المائة من الاعتماد المنقح، لم تتجاوز نسبة متوسط معدلات تقديم الطلبات في القطاعات الأخرى من خطة التوزيع ١٩ في المائة من إجمالي الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات؛ كما أن معدلات الطلبات المقدمة في إطار قطاعات الإسكان والكهرباء والنقل/الاتصالات اللاسلكية ومناولة الأغذية والزراعة، لم تتجاوز ٥٩,٢ في المائة و ٣٨ في المائة و ٣٠,٢ في المائة و ٢٧,٣ في المائة و ١٤,٢ في المائة من الاعتمادات القطاعية المنقحة على الترتيب.

١٦ - وخلال هذه الفترة واصل مكتب برنامج العراق تزويد اللجنة بتقارير وبيانات دورية شاملة وتحليلية بشأن تجهيز الطلبات، لا سيما فيما يتعلق بالأسباب المتصلة بالبرنامج التي تدعو إلى وقف تعليق الطلبات وبالترابط بين الإمدادات اللازمة لمشاريع وأنشطة بعينها. واستمر برنامج العراق في مساعدة الموردين على إعداد المعلومات المطلوبة فيما يتصل بالطلبات غير المكتملة. والطلبات التي لا تستوفي الشروط والطلبات المعلقة، وذلك بتزويدهم بأمثلة للمواصفات التفصيلية التي عادة ما تطلبها الأمانة العامة والبعثات التي تفرض التعليق. وقام مكتب برنامج العراق ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها بمساعدة المؤسسات العراقية في وضع تفاصيل تقنية للأصناف المتعاقد عليها المعلقة في الوقت الحاضر أو التي يرجح أن تعلق. وأتاح اجتماع الإحاطة السنوي الذي عقده مكتب تجهيز العقود التابع لمكتب برنامج الأمم المتحدة في ١٠ نيسان/أبريل لما يزيد عن ٢٠٠ من ممثلي نحو ٦٥ دولة من الدول الأعضاء والضيوف الذين كانوا يمثلون مختلف الأوساط التجارية محفلا مفيدا لزيادة الإلمام بمختلف جوانب البرنامج

ولمناقشة جميع المسائل الإجرائية والعملية الناشئة عن الأنشطة التجارية المضطلع بها في إطار البرنامج.

تجهيز الطلبات الواردة في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)

١٧ - في ٩ أيار/مايو ٢٠٠١ كان المتاح في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة) يزيد على ١٩,٥ بليون دولار و ٣ بلايين يورو منذ بدء تنفيذ البرنامج، ولا يشمل المبلغ المتاح الأموال المسددة من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لتغطية الإمدادات التي جرى شراؤها في إطار اتفاقات الشراء بالجملة وسلمتها حكومة العراق إلى المحافظات الشمالية الثلاث. وعلاوة على ذلك، سُدد من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) نحو ١٣٨ مليون دولار لتغطية تكاليف قطع غيار نفطية سلّمت إلى العراق. وهناك مبلغ إضافي مقداره ٨٨١ مليون دولار عبارة عن فوائد مستحقة على الأموال المودعة في حساب العراق. وبذلك تكون الاعتمادات الإجمالية المتاحة لحكومة العراق لأغراض التعاقد قد بلغت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠١، نحو ٢٤.٢٤ بليون دولار. وبعد خصم تكاليف الإمدادات التي سُدّت لدى وصولها إلى العراق وتكاليف الطلبات المعتمدة في ٩ أيار/مايو، لا يزال مبلغ ٢,٨٢ بليون دولار متاحاً لعقود جديدة. وينبغي ألا يغيب عن البال أن فصل هذه الاعتمادات من جانب خزانة الأمم المتحدة لا يتم إلا بعد أن تكون الطلبات قد وُفّق عليها أو تم "الإخطار بها" من جانب الأمانة العامة.

١٨ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ كان العدد الإجمالي لطلبات التعاقد التي قدمت في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)، بموجب خطة التوزيع للمراحل من الأولى إلى التاسعة، قد بلغ ١٥ ٧٠٨ طلبات بقيمة إجمالية قدرها ٢٧,٠٣٢ بليون دولار. ومن هذا العدد هناك ١ ١٥٠ طلباً للتعاقد أُعلن فيما بعد أنها باطلة ولاغية إما من جانب الأطراف المتعاقدة أو بسبب حالات إرجاء إلى أجل غير مسمى فرضت من جانب أعضاء اللجنة. ووفقاً على ما مجموعه ٣٧٣ ١٢ طلباً، تبلغ قيمتها ٢١,٧٩ بليون دولار، من جانب اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو تم "الإخطار بها" من جانب الأمانة العامة عملاً بالفقرتين ١٧ و ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٨ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، هناك ١ ٦٩٩ طلباً، قيمتها الإجمالية ٣,٧١ بليون دولار، تم تعليقها من جانب اللجنة. وفضلاً عن ذلك، لم تتمكن الأمانة العامة من تجهيز ٣٣٨ طلباً، قيمتها ١,١١ بليون دولار، إما لكونها غير مكتملة أو لأنها لم تكن تستوفي الشروط المنصوص عليها في خطة التوزيع أو في إجراءات اللجنة. ومن الإجمالي المذكور أعلاه، هنالك ١٣٨ طلباً، قيمتها ١٣٥ مليون دولار، نقلت إلى مركز "سلي" لعدم الاستجابة من جانب الموردين للطلبات

المتعلقة بمعلومات أو تصويبات أو تعديلات. بالإضافة إلى هذا فإن ١٢٨ طلبا وردت خلال شهر أيار/مايو، وقيمتها الإجمالية ٣٨٥ ملايين دولار، هي الآن قيد التجهيز الفعلي.

١٩ - ومنذ بدء تنفيذ البرنامج، ظلت معدلات تقديم الطلبات تتفاوت بشكل كبير فيما بين مختلف القطاعات، حيث تجاوز قطاع مناولة الأغذية وقطاع الكهرباء المعدلات القطاعية بنسبة ١٤ في المائة و ٧ في المائة على الترتيب، وبلغت النسبة لقطاعات قطع الغيار النفطية والتعليم والصحة والمياه/الصرف الصحي والنقل/الاتصالات ٧١,٩ في المائة و ٧٢,٢ في المائة و ٧٩,٧ في المائة و ٨٢,١ في المائة و ٨٦,٧ في المائة من الاعتمادات القطاعية المخصصة لكل منها.

٢٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ سلّمت إلى العراق إمدادات مجموع قيمتها ١١,١ بليون دولار، بينها قطع غيار ومعدات نفطية تربو قيمتها على ٧٠٠ مليون دولار. وهنالك إمدادات إضافية في طور الإنتاج والتسليم تبلغ قيمتها ١٠,٣٦ بليون دولار، بينها قطع غيار ومعدات نفطية تبلغ قيمتها نحو ٨٠٠ مليون دولار.

حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

٢١ - في ٩ أيار/مايو ٢٠٠١، أتيح مبلغ يزيد على ٥,٣ بليون دولار في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) وذلك منذ بدء تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث. وهذا المبلغ يشمل الأموال التي سدّدت فيما بعد إلى حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) مقابل إمدادات الأغذية والأدوية واللقاحات التي سلّمتها حكومة العراق إلى المحافظات الشمالية الثلاث في إطار ترتيبات الشراء بالجملة، وكذلك الأموال التي حمّلت على حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) مقابل تكلفة قطع الغيار التي سلّمت إلى العراق.

٢٢ - وقدمت وكالات وبرامج الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ البرنامج ما مجموعه ٣ ٥٦٧ طلبا في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)، وأُلغي منها ١٧٤ طلبا فيما بعد. وهنالك ما مجموعه ٣ ٣٣٤ طلبا تبلغ قيمتها ١,٠٦٢ بليون دولار حظيت بموافقة اللجنة أو تم "الإخطار بها" من جانب الأمانة العامة عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٨ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠). وتم تعليق طلبين، مجموع قيمتهما ٢٧٣ ٤٩٥ دولارا. وهنالك ٤٥ طلبا، مجموع قيمتها ١١,٧ مليون دولار، هي الآن قيد التجهيز أو التقييم، إلى حين ورود المزيد من الإيضاحات.

٢٣ - ويساورني القلق لأن معدل تقديم الطلبات من جانب وكالات وبرامج الأمم المتحدة لم يطرأ عليه تحسن كبير، وإن كانت أسباب الصعوبات التي ووجهت في هذا الصدد تختلف عن الأسباب المتصلة بالطلبات المقدمة في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة). وقام

المدير التنفيذي لبرنامج العراق يبحث هذه المسألة مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات والبرامج المعنية بغية تعجيل التعاقد على الإمدادات والمعدات الخاصة بالمحافظات الشمالية الثلاث.

قطع الغيار والمعدات النفطية

٢٤ - تلقى مكتب برنامج العراق ما مجموعه ٣ ٥٠٦ طلبات، قيمتها نحو ٢,١٥٨ بليون دولار، تحمل على المبلغ الذي أذن به مجلس الأمن لشراء قطع الغيار والمعدات النفطية في إطار المراحل من الرابعة إلى التاسعة ومجموعه ٣ بلايين دولار. ومن هذا المجموع تمت الموافقة على ٢ ٦٧٩ طلبا تتجاوز قيمتها ١,٥٢ بليون دولار، منها ٢٢١ طلبا قيمتها ١٦١ مليون دولار تمت الموافقة عليها من جانب فريق خبراء النفط التابع لمكتب برنامج العراق عملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتم تعليق ما مجموعه ٥٤٥ طلبا قيمتها ٤٤٢ ملايين دولار، بينما لم يبت في ١٠٣ طلبات غير مكتملة أو غير مطابقة للشروط، قيمتها ٨١,٥ مليون دولار، إلى حين اتخاذ إجراءات أخرى من جانب الموردين أساسا. ويجري في الوقت الحاضر تجهيز ٤٧ طلبا قدّمت في أيار/مايو وقيمتها ٩٢ مليون دولار.

٢٥ - ولا يسعني إلا أن أكرر أسفي الذي أبديته في تقاريري السابقة لعدم حدوث تحسن كبير بالنسبة لتقديم طلبات قطع الغيار النفطية على الرغم من كل الجهود التي بُذلت لتوفير التمويل اللازم لقطع الغيار والمعدات النفطية. وبعد مرور حوالي خمسة أشهر على انتهاء المرحلة الثامنة، لم تتجاوز القيمة الإجمالية للطلبات التي تلقتها الأمانة العامة فيما يتعلق بقطع الغيار والمعدات النفطية في إطار هذه المرحلة حوالي ثلث الاعتماد المرصود. ومما يزيد هذه الحالة تفاقمًا أن الأمانة العامة لم تتلق طلبا واحدا في إطار المرحلة التاسعة التي لم يتبق من نهايتها إلا حوالي ٣ أسابيع.

٢٦ - وأنا أود أن أناشد حكومة العراق أن تقوم بتقديم الطلبات المشار إليها بأسرع ما يمكن، كما أود أن أناشد اللجنة أن توافق على هذه الطلبات وأن تعمل على تيسير تنفيذ الفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، من أجل ضمان تحقيق الهدف المنشود. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة قامت في ٢٠ شباط/فبراير بتقديم قائمة قطع الغيار والمعدات النفطية التي تقوم على المشاريع إلى اللجنة، وذلك قبل نهاية هذه المرحلة بثلاثة أسابيع، فإنها لم توافق بعد على هذه القائمة.

٢٧ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كانت قيمة قطع الغيار والمعدات النفطية التي ووفق عليها في إطار المراحل السابقة وسلّمت إلى العراق قد تجاوزت ما مجموعه ٧٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى إمدادات إضافية تبلغ قيمتها حوالي ٨٠٠ مليون دولار لا تزال قيد الإعداد والتسليم.

الطلبات غير المكتملة و/أو غير المستوفية للشروط المطلوبة في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)

٢٨ - لقد أثار قلقي كبر عدد الطلبات غير المكتملة و/أو غير المستوفية للشروط المطلوبة التي قدمت إلى الأمانة العامة، فضلاً عن بطء وتيرة ردود الموردين بصورة عامة بشأن معلومات وتوضيحات و/أو تصحيحات إضافية. وقد وجه المدير التنفيذي لبرنامج العراق انتباه لجنة مجلس الأمن، والممثلين الدائمين لدول أعضاء معنية عددها ٢٧ دولة، فضلاً عن الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، إلى تفاصيل الطلبات التي لم تحصل الأمانة العامة على الردود المطلوبة عنها لمدة تجاوزت ستة أشهر. وقد أبلغ المدير التنفيذي جميع الأطراف المعنية بأن الطلبات التي لا تُقدم المعلومات المطلوبة من أجلها خلال ٦٠ يوماً ستعتبر أنه "صُرف النظر عنها"، ولن يتخذ مكتب الأمم المتحدة لبرنامج العراق أي إجراء آخر بشأنها. ويسرني أن أشير إلى أن الرسائل أدت إلى إسراع الموردين بإرسال الردود، مما أدى إلى إحالة طلبات تبلغ قيمتها حوالي ٢٣٢ مليون دولار إلى اللجنة أو قيام الأمانة العامة بالإبلاغ عنها. لذلك انخفضت قيمة الطلبات التي صُرف النظر عنها لفترة زادت، في المتوسط، عن ستة أشهر من ٤١٧ مليون دولار في منتصف آذار/مارس إلى ١٨٥ مليون دولار في منتصف أيار/مايو.

الطلبات المعلقة

٢٩ - مما يثير قلقي الشديد أنه منذ تقديم تقريرتي السابق في أوائل آذار/مارس زادت القيمة الإجمالية للطلبات المعلقة من ٣,١ بليون دولار إلى ٣,٧ بليون دولار، في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، ووصلت قيمتها إلى نسبة ١٧,٨ في المائة من قيمة جميع الطلبات المحالة إلى اللجنة.

٣٠ - وأود أن أعرب عن ترحيبي بالقرار الذي اتخذته اللجنة ببدء جولة جديدة من الاجتماعات التقنية لكي تقوم وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة بإحاطة اللجنة بشأن كل قطاع، واستعراض الطلبات المعلقة في هذه القطاعات. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، أحيطت اللجنة بحالة القطاع الفرعي للاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق، وبالمسائل المتعلقة بالطلبات المعلقة المحالة في إطار القطاع الفرعي، والتي تمثل أعلى نسبة مئوية نسبية من الطلبات المعلقة في أي قطاع. وستكون الإحاطة التقنية التالية، المزمع عقدها في ٨ حزيران/يونيه، عن قطاع الزراعة.

تنفيذ الفقرة ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

٣١ - عملاً بأحكام الفقرة ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، واصلت الأمانة العامة إخطار اللجنة بجميع الطلبات التي تحتوي على أصناف تخضع لأحكام آلية رصد الصادرات

والواردات التي أنشأها القرار ١٠٥١ (١٩٩٦). ويتم تبادل المعلومات الإضافية التي تحصل عليها الأمانة العامة بشأن الحكم المذكور أعلاه مع اللجنة بغية تخفيض عدد الطلبات المعلقة لعدم توفر المواصفات التقنية.

٣٢ - وفي ١٤ أيار/مايو، كان هناك ٢١٨ طلباً قيمتها ٤٦٢ مليون دولار، وهي طلبات لم يوافق عضو واحد على الأقل في اللجنة على ما قرره خبراء الأمانة العامة من أنهم لم يحددوا في هذه الطلبات أي صنف من الأصناف الواردة في "قائمة ١٠٥١". وعلى الرغم من أن الرقم المذكور أعلاه يُشير إلى زيادة نسبتها ٥٦ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ثمة زيادة لا تتجاوز ٣ في المائة تقريباً من قيمة الطلبات المعنية. ومكتب برنامج العراق يعمل على معالجة هذه الاختلافات من خلال تسهيل تبادل المعلومات التقنية بين الخبراء في الأمانة العامة وأعضاء اللجنة المعنيين على أساس نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في اجتماع عُقد في ٢٣ كانون الثاني/يناير بغية تحسين تدفق المعلومات، ووضع أولويات للاستعراض والتوسع في استخدام آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة كشرط لاعتماد الطلبات التي تحتوي على أصناف يمكن أن يكون لها "استخدام مزدوج".

٣٣ - وكما هو مطلوب في الفقرة ١٩ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠١) سيني الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في نهاية هذه الفترة، تنقيح وتحديث قوائم الأصناف والتكنولوجيات التي تنطبق عليها آلية رصد الصادرات والواردات التي اعتمدها القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

حالات الموافقة و/أو الإفراج عن الطلبات المعلقة على أساس مشروط بالرصد/المراقبة

٣٤ - إن المزيد من دمج وتعزيز موارد الرصد والمراقبة لمكتب برنامج العراق ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها ووكيلي التفتيش المستقلين "كوتيكنا" و "سيبولت" ساعد بدرجة كبيرة على أن توافق اللجنة على ٦٧٦ طلباً معلّفاً قيمتها ١,٣١٦ بليون دولار، و/أو أن توقف تعليقها، شريطة القيام بأعمال رصد ومراقبة مستهدفة خاصة. وأنا أحث اللجنة بشدة على أن تولي نظام المراقبة والرصد التابع للأمم المتحدة مزيداً من الثقة بغية الموافقة أو الإفراج على الطلبات التي تشمل أصنافاً ترد في القائمة المنصوص عليها في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وقد أنشأ مكتب برنامج العراق قاعدة بيانات خاصة لمتابعة الأصناف الموافق عليها أو التي توقف تعليقها بشرط القيام برصد ومراقبة الاستعمال النهائي لتلك الأصناف، وهو يعمل على تحسين قدرة أعضاء اللجنة على استخدامها.

الإخطارات والموافقات من جانب الأمانة العامة

٣٥ - عملاً بالأحكام ذات الصلة الواردة في القرارات ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠) أخطرت الأمانة العامة بأن ١٧٣ ٢ طلباً، تبلغ قيمتها الإجمالية ٤,٦٩ بليون دولار، تتوفر لها شروط الدفع من بينها ٢٢١ طلباً لقطع غيار ومعدات نفطية قيمتها ١٦١ مليون دولار وافق عليها فريق خبراء النفط. ويمثل المبلغ الإجمالي المذكور أعلاه زيادة نسبتها ٥٠ في المائة تقريباً منذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، وهي زيادة تُعزى بشكل رئيسي إلى تقديم الطلبات المتعلقة بالأغذية في وقت مبكر، كما تُعزى جزئياً إلى موافقة اللجنة، في شباط/فبراير، على قوائم الأصناف الإضافية في قطاعات الزراعة، والتعليم والأغذية ومناولة الأغذية، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، عملاً بأحكام الفقرة ١١ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). وقدمت القوائم المصنفة الخاصة بقطاعي الإسكان والكهرباء إلى اللجنة في شباط/فبراير، على النحو المطلوب في الفقرة ١٠ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). وفي حين نقتت اللجنة القائمة الخاصة بقطاع الإسكان، ووافقت عليها، في ٢٧ شباط/فبراير فإن قائمة قطاع الكهرباء لا تزال مُعلّقة.

خطابات الاعتماد

٣٦ - ومثلما أشعر بالقلق الشديد إزاء الارتفاع غير المقبول لمستوى الطلبات المعلقة فإنني أشعر بالقلق البالغ إزاء التأخير في قيام المصرف المركزي في العراق باتخاذ التدابير الضرورية للإسراع في إصدار خطابات الاعتماد. ووفقاً لسجلات أمين خزانة الأمم المتحدة، أصدر مصرف باريس الوطني - بارياس خطابات اعتماد قيمتها الإجمالية ٢٠,١٠٩ بليون دولار تقريباً وسدد للموردين مبلغاً إجمالياً ١١,٦٥٣ بليون دولار تقريباً للإمدادات الموردة إلى العراق. ومع وجود نحو ١٤٥ خطاب اعتماد قيد التجهيز الفعلي في الوقت الحالي، لم يكن ثمة تأخيرات في إصدار خطابات الاعتماد من جانب مصرف باريس الوطني - بارياس. غير أنه في ١٤ أيار/مايو كان مجموع الطلبات التي ووفق عليها بالفعل ٧١٧ طلباً قيمتها ١,٥١ بليون دولار، وهي طلبات لم يتلق مصرف باريس الوطني - بارياس من المصرف المركزي في العراق طلبات لإصدار خطابات اعتماد بشأنها. والأرقام المذكورة أعلاه تمثل زيادة تربو نسبتها على ٣١ في المائة من حيث العدد، وعلى ٣٤ في المائة من حيث قيمة الطلبات، في تلك الفئة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

٣٧ - وتم إطلاع حكومة العراق إطلاعاً تاماً على هذا الوضع غير المرضي، كما تم تذكيرها بشكل متكرر بضرورة بذل جهود دؤوبة لمعالجة هذه المشكلة المستمرة. وفي مناسبات عديدة، طُلب من المصرف المركزي في العراق التعجيل بإصدار تعليماته بشأن فتح

خطابات الاعتماد بعد الموافقة على الطلبات بفترة وجيزة والتقليل من الوقت الذي يستغرقه الرد على الطلبات المتعلقة بتقديم الإيضاحات المقدمة من مصرف باريس الوطني - باريس. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن ترحيبي بالزيارة الجارية التي يقوم بها ممثل للمصرف المركزي في العراق لنيويورك من أجل تعجيل الأنشطة المتصلة بالترتيبات المصرفية وحل بعض المسائل المعلقة. غير أنني أود أن أعرب عن أمني في أن تُشكل الزيارة الحالية التي يقوم بها ممثل المصرف المركزي في العراق خطوة أولى نحو تنفيذ توصيتي المكررة بأن توفد حكومة العراق إلى نيويورك ممثلاً للمصرف المركزي في العراق، يكون برتبة مناسبة، كما هو مرتأى في الفقرة ١٣ من مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق (S/1996/356).

الحماية التجارية

٣٨ - لا يوجد ما يُشير إلى أن العدد التقديري للتراعات التي تنشأ سنوياً بسبب سوء الممارسة التجارية من جانب موردي البضائع إلى العراق في إطار البرنامج، والذي يتراوح بين ١٥٠٠ نزاع و ٢٠٠٠ نزاع، قد انخفض. وهذا يؤيده العدد المناظر للطلبات المقدمة لتصدير سلع بدون مقابل باعتبارها تعويضاً أو وفاء بضمان أو أصنافاً بديلة عن بضائع لم يتم استلامها بالكامل أو كانت معيبة أو غير مطابقة للمواصفات والتي يبدو أن الأطراف المتعاقدة قد توصلت إلى حل لها من خلال المفاوضات الثنائية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة العراق، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتجنب الوسطاء والموردين الذين لا يوفون بالتزاماتهم للتعامل مع المنتجين والمصنعين الموثوق بهم وحدهم فإن عدد الحالات التي لن يتم فيها توريد الإمدادات بالكامل أو التي لن تكون فيها الإمدادات مطابقة للمواصفات التعاقدية، سيزيد مع ازدياد حجم وتنوع وتعقد الإمدادات الموردة إلى العراق.

٣٩ - وكما ذكرت في آخر تقرير لي (انظر S/2001/186، الفقرة ٦٠) فإن التدابير المفيدة التي اتخذتها حكومة العراق من جانب واحد لتقليل عدد المنازعات التجارية لا تعتبر وحدها حلاً للحالات التي لا يلتزم فيها مورد يقوم بعملية توريد واحدة بمسؤوليته التعاقدية، ويستغل الفراغ الموجود في الضمانات التجارية بموجب البرنامج. وعلاوة على ذلك فإن حل المنازعات ثنائياً لا يكون فعالاً ومفيداً إلا إذا عمل الطرفان بحسن نية في تنفيذ التزاماتهما التعاقدية. وللأسف فإن هذا لا يحدث دائماً بالنسبة لبعض الموردين، كما تبين، في جملة أمور، من العدد الكبير لخطابات عدم المطابقة التي لم يتم التوصل إلى حل لها فيما يتعلق بشحنات قطع الغيار النفطية.

٤٠ - لذلك فإنه من الضروري تقديم حماية تجارية مشروعة للمشتريين العراقيين. ومما يدعو للأسف أنه بعد التأخير الشديد في استئناف المناقشات بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير من هذا العام، عُُلِّقت، مرة أخرى، هذه المناقشات غير الرسمية للجنة بشأن الخيارات المقدمة من مكتب برنامج العراق في تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن شروط السداد لحساب الضمان بآء (٥٩ في المائة). وأنا أود أن أكرر مناشدتي إلى اللجنة أن تولي أولوية عليا لهذه المسألة وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة) من سوء الممارسة التجارية أو الممارسات الاحتياطية التي تحدث في بعض الأحيان.

رابعاً - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - التفتيش على الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

٤١ - استمرت العملية التي تقوم بها وكالة التفتيش المستقلة التي تعمل لحساب الأمم المتحدة، وهي "شركة كوتيكنا للتفتيش"، عند نقاط الدخول الحدودية إلى العراق في الوليد، وطربيل وأم قصر وزاخو بالتصديق على وصول الإمدادات المشتراة إلى العراق في إطار حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة) وحساب الضمان جيم (١٣ في المائة). وقد بُسِطت إجراءات أخذ العينات والتفتيش والاختبار كما عُجِّلَت بقدر أكبر عملية التصديق والإبلاغ عن طريق إضافة خمسة موظفين آخرين في تلك المواقع وعن طريق نقل البيانات إلكترونياً من الميدان إلى مكتب برنامج العراق.

٤٢ - وطراً بعض التحسن على الشؤون السوقية وظروف المناولة في ميناء أم قصر، حيث كانت هناك اختناقات كبيرة بسبب تأخر بعض المشتريين العراقيين في تسلم بضائعهم ونقلها من منطقة الميناء، الأمر الذي أدى إلى حدوث تأخير فيما بعد في عملية التصديق على بعض البضائع التي تم تفريغها. وقد أبلغ مكتب برنامج العراق حكومة العراق بالشكاوى التي تقدم بها العديد من الموردين بشأن التأخيرات الناتجة عن ذلك في التصديق على البضائع التي يتم تفريغها وفي تسديد المدفوعات المتعلقة بها، وحث المشتريين المعنيين على اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذه التأخيرات. وكجزء من عملية الرصد العادية لامتثال الوكيل، وبغية حل المشاكل المتكررة في الاضطلاع بمهام التفتيش، ولا سيما في ميناء أم قصر، يقوم حالياً خبير التصديق التابع لبرنامج العراق بزيارة نقاط الدخول الأربع المأذون بها في العراق.

٤٣ - وأدى الاعتماد الإلكتروني للتصديقات، الذي نفذته مكتب برنامج العراق وخزانة الأمم المتحدة في شباط/فبراير، إلى التقليل من الوقت المستغرق والموارد اللازمة لإنجاز عملية تسديد المدفوعات.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير وردت ٢٩٢ شحنة من قطع الغيار والمعدات النفطية، وبلغ عدد العقود التي تم بالكامل وبشكل مؤكد تسليم ورصد البضائع المتعاقد عليها ضمن هذه الشحنات ٣٢٧ عقدا. وتمت ٧٢ عملية تسليم جزئية أخرى. وبلغت قيمة الإمدادات المسلمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٣٧,٥ مليون دولار. وبلغت القيمة الإجمالية للتوريدات منذ المرحلة الرابعة ٧٠١,١ مليون دولار. ولم تكن هناك توريدات لقطع الغيار والمعدات النفطية في إطار المرحلة التاسعة.

٤٥ - وأجرى فريق رصد قطع الغيار والمعدات النفطية ٧٨٢ زيارة إلى المواقع في جميع أنحاء العراق. ويتألف الفريق، الذي يقع مقره في بغداد، من ستة أعضاء بالإضافة إلى مدير للمكتب. ويقوم الأعضاء، بشكل روتيني بزيارة شطري العراق الجنوبي والشمالي مرة واحدة في الأسبوع، ويغطون خلال الزيارة مختلف المستودعات في كل منطقة.

٤٦ - ونظرا لازدياد وصول قطع الغيار والمعدات النفطية، فإن إنهاء كل زيارة رصد إلى الشطر الجنوبي من البلد يستغرق حاليا ما لا يقل عن أربعة أيام، بزيادة يوم واحد منذ انتهاء الفترة المشمولة بتقرير السابق. ويقوم مراقبون من مكتب بغداد بتغطية المستودعات التي تقع في منطقة بغداد، وتتطلب في كل زيارة يقومون بها أربعة أيام، بما يمثل زيادة قدرها ثلاثة أيام منذ انتهاء الفترة المشمولة بتقرير السابق.

٤٧ - وزاد أيضا عدد مواقع المخازن التي تقتضي القيام بزيارات من جانب المراقبين، وذلك بسبب وصول المستودعات الأصلية إلى طاقتها التخزينية، ويجري على نحو متزايد تخزين قطع الغيار والمعدات في مواقع الاستعمال النهائي أو بالقرب منها. وبالنظر إلى أن هذه المواقع تكون، في بعض الأحيان، متباعدة، فإن ذلك أدى إلى زيادة الطلب على فريق الرصد وأسهم في زيادة الوقت اللازم لزيارات الرصد. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات التسليم التي تتطلب رسدا خاصا و/أو رصد الاستعمال النهائي أو المستعمل النهائي قد زادت.

٤٨ - وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه فإنه يجري إيلاء اهتمام للحاجة إلى زيادة عدد المراقبين بصورة موازية لزيادة معدلات قطع الغيار والمعدات النفطية وأنشطة الرصد المطلوبة. واستنادا إلى التقديرات الحالية فإنه من المرتأى إضافة مراقبين اثنين آخرين على الفور. وقد تدعو الحاجة إلى إضافة أربعة مراقبين آخرين مع تزايد معدلات وصول قطع الغيار والمعدات النفطية. وقد تدعو الحاجة إلى إضافة مزيد من المراقبين، وهو ما يتوقف على عدد زيارات المتابعة في إطار خطة رصد المستعمل النهائي.

٤٩ - ويواصل فريق الرصد الاضطلاع بإجراءات التشغيل الخاصة التي وضعها مكتب برنامج العراق فيما يتعلق بالرصد المتخصص لعقود معينة. ومن بين الأمثلة على ذلك التفتيش على المعدات التي تعمل بالموجات فوق الصوتية المستوردة بموجب عقد خدمة لشركة نفط الشمال. وأكدت عملية تفتيش أجريت على المعدات ذات الصلة أن تلك المعدات قد وصلت وتعمل في الموقع. وقد وُضعت أختام بأرقام مرجعية خاصة على جميع المعدات لإعادة تصديرها عند انتهاء العقد وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية لإجراءات الرصد الخاصة. وعند إعادة تصدير تلك المعدات من العراق، وجد وكلاء التفتيش المستقلون، "كوتيكنا"، أن جميع أختام الأرقام المرجعية الخاصة سليمة.

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

٥٠ - على النحو المشار إليه في تقريره السابق (S/2001/186، الفقرة ٧٠)، وعملا بالفقرة ٣ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) تم استكمال تعيين ١٥٨ مراقبا دوليا. وبغية تلبية احتياجات وشواغل مجلس الأمن ولجنته المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، يجري حاليا، وبالتدريج، الاستعاضة عن الموظفين غير المتخصصين الذين يشغلون وظائف المراقبين بمراقبين متخصصين تتوفر لديهم المؤهلات التقنية والخبرة. ويتم تجميع المراقبين المتخصصين من جميع المستويات في أفرقة عاملة قطاعية، تقوم بالتخطيط والوزع وتقديم التقارير ككيانات منفردة. وبالإضافة إلى تتبع ومراقبة توزيع الإمدادات، أجرى المراقبون المتخصصون عددا متزايدا من التقييمات بشأن كفاءة تنفيذ البرنامج وأثره على الوضع الإنساني، بما في ذلك أثر الطلبات المتعلقة وكفاية الموارد المتاحة على تنفيذ البرنامج. وأدى عدد من هذه التقارير إلى تحسين تفهم أعضاء اللجنة للمسائل القطاعية وقيام اللجنة بتحديد الأولويات المتعلقة بالموافقة على طلبات العقود التي تعكس أكثر الاحتياجات المدنية إلحاحا بالنسبة للشعب العراقي.

٥١ - وتمثلت إحدى المهام الرئيسية التي اضطلعت بها الأفرقة العاملة القطاعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحديث "القوائم الخضراء" وتقديم الاقتراح المتعلق بوضع "قوائم خضراء" قطاعية جديدة من أجل الحصول على الموافقة بسرعة على طلبات العقود عملا بالفقرتين ١٠ و ١١ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). وكفلت الأفرقة العاملة القطاعية أيضا مراقبة الأصناف التي وافقت عليها اللجنة بشرط "مراقبة الاستعمال النهائي"، مما ساعد في تعجيل عملية الموافقة على ٦٧٦ طلبا أو وقف تعليقها (بقيمة إجمالية قدرها ١ ٣١٦ بليون دولار)، مما يشكل زيادة تقدر بنحو ٣٣ في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ومن هذه الناحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تصادف في بعض الأحيان والتي تتعلق على نحو

خاص بجمع البيانات الإحصائية، فإني أشعر بالارتياح إزاء التعاون الذي تبديه حكومة العراق.

٥٢ - ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير توزيع عمليات المراقبة حسب القطاع والنوع على النحو الذي أجرته الأفرقة العاملة القطاعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - تنفيذ البرنامج

ألف - التركيز القطاعي

الأغذية

٥٣ - في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، كان مجموع طلبات العقود التي ووفق عليها ٢٧٨ طلبا تزيد قيمتها على ١.١ بليون دولار مقابل المبلغ المخصص لمشتريات الأغذية في إطار خطة التوزيع للمرحلة التاسعة وهو ٢٧٥ ١ مليون دولار. وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠١ بلغت مخزونات البرنامج الإجمالية ٨٨٣ ٠٤٠ طنا متريا. غير أن المخزونات من البقول والحليب المحفف كامل الدسم كانت منخفضة للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تأخر وصولها وعدم انتظامه كذلك فإنه نتيجة لعدم انتظام وصول القمح في إطار البرنامج قررت حكومة العراق إضافة نسبة ٢٥ في المائة من الاحتياجات من مخزونها الوطني. غير أنه على الرغم من عدم كفاية المخزونات من الزيت النباتي والصابون والشاي وأغذية الأطفال الرضع ومواد التنظيف واصلت الحكومة الاستعاضة عن حصص الإعاشة بمخزونها الوطني كجزء من إدارتها المشتركة لمخزونات البرنامج والمخزونات غير المتعلقة بالبرنامج. ونوعية المخزونات المستوردة في إطار البرنامج هي، بصفة عامة، نفس نوعية المخزونات المستوردة خارج إطار البرنامج وتأتي من شراء السلع بشكل متواز.

٥٤ - ووفرت حصص الأغذية التي وزعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما متوسطه ٢ ٢٠٩ كيلو سعر حراري و ٤٦,٣٣ غرام من البروتين لكل شخص/يوم، أي ما يناظر ٨٩ في المائة و ٧٧ في المائة من الكميتين المحددتين في خطة التوزيع للمرحلة التاسعة الموافق عليها (S/2000/733) وهما ٢ ٤٧٢ كيلو سعر حراري و ٦٠,٢ غرام من البروتين لكل شخص/يوم على الترتيب. وكشفت عملية التدقيق في الموقع أن نسبة ١٠٠ في المائة من وكلاء الأغذية في وسط/جنوب العراق حصلوا على مخصصاتهم في الوقت المحدد، إلا أن نسبة ٩٢,٥ في المائة فقط حصلوا عليها بالكامل. ويعزى ذلك إلى انخفاض مخزونات وتوزيع السلع بالنسبة للملح والفاصوليا البيضاء ومحاصيل الحبوب لقطاع الرضع.

٥٥ - وأفادت غالبية الأسر المعيشية التي أجريت عمليات التحقق معها بأن حصص إعاشتها الشهرية دامت لفترة تقل عن ٣٠ يوما، وأقر عدد من الأسر المعيشية بأنها قايتت جزءا من السلع. غير أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، لم توزع حصص الإعاشة الكاملة الموافق عليها والبالغة ٤٧٢ ٢ كيلو سعر حراري إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي تطابق أيضا مع شهر رمضان المكرم لدى المسلمين.

٥٦ - وأشارت نتائج عمليات المراقبة إلى أن المستفيدين يرغبون في زيادة مقادير حصص الإعاشة وإضافة سلع أخرى، مثل معجون الطماطم، والدجاج واللحم والبيض إلى سلة الأغذية. وهذا يبرز اقتراحا قدمته الأمم المتحدة خلال المناقشات التي أجريت بشأن خطة التوزيع للمرحلة التاسعة لتعزيز سلة الأغذية من حيث النوع، مع إمكانية إدخال نظام للقسائم من أجل تمكين قطاعات السكان من شراء هذه السلع من المنتجات الزراعية المتوفرة التي يتم تسويقها عن طريق مخازن الحكومة المتنقلة. غير أنه ليس من الممكن تنفيذ ذلك في سياق خطة التوزيع مع عدم توفر المكون النقدي ونظام شراء محلي في البرنامج.

٥٧ - ويبلغ معدل وصول السلع في المحافظات الشمالية الثلاث في دهوك وأربيل والسليمانية، أعلى من معدل توزيعها، مما يخلق ضغطا على القدرات التخزينية. وقد جاء ذلك بعد ظهور عوائق تخزينية هامة في جنوب ووسط العراق نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في وصول بعض السلع الغذائية كالأرز. ويجري حاليا تحليل نتائج دراسة استقصائية عن الأسر المعيشية/تقييم عن مدى كفاية حصص الإعاشة أجريت في المحافظات الشمالية الثلاث.

النقل ومناولة الأغذية

٥٨ - أبرزت عمليات التقييم التي أجراها مراقبو الأمم المتحدة المشاكل التي تواجه هذا القطاع، لا سيما الحاجة إلى إجراء عملية إصلاح ضخمة للهيكل الأساسية الموجودة الآن. وقد أجرى المراقبون عدة دراسات خاصة بغية تقييم حالة الميناء والسكك الحديدية والطرق والمطاحن وغيرها من المرافق داخل القطاع.

٥٩ - وأكدت عمليات المراقبة والتقييم التي أجريت لمرافق السكك الحديدية عدم سلامة أحوالها وعدم كفاية قدرتها على تلبية الطلب على نقل اللوازم الإنسانية والمسافرين معا. بيد أن بعض الطلبات المتعلقة بعقود، التي تشمل إصلاح المعدات وتوفير المواد اللازمة فورا للاحتياجات التشغيلية، وكذلك طلب قيمته ٥٠ مليون دولار لشراء قاطرات، كانت معلقة، وأوقف تعليقها مؤخرا. وبينما تحققت إنجازات ملموسة، فإن الفارق الزمني الكبير الذي يفصل بين عملية التعاقد وتسليم المواد يحد من القدرة التشغيلية للسكك الحديدية.

٦٠ - الطلب على النقل البري مستمر بصورة متزايدة كنتيجة مباشرة لزيادة حجم شحنات المواد الإنسانية التي تصل إلى البلد. كما تزيد الحالة المدنية لمركبات النقل البري من شدة الطلب على هذا القطاع. وتعني حالة شبكة السكك الحديدية البالغة السوء ضمناً أن القدر الأعظم من السلع الإنسانية والمسافرين يتحتم نقله برياً. ويترتب على ذلك ازدياد الطلب على مختلف أنواع المركبات والإدارات والبطاريات وقطع الغيار. وتدني أحوال الحافلات العامة وانخفاض عددها أجبر شركة النقل العراقية، قبل البرنامج، على خفض المسافات التي تغطيها خدماتها، بما يزيد على ٥٠ في المائة، وذلك على الرغم من ازدياد الطلب على الرحلات داخل المدن وفيما بينها في آن واحد. ومع أنه جرت الموافقة بالفعل على ٦٩٣٩ مركبة، وأن ٩٩٣ منها تستخدم فعلاً داخل العراق، فإن وقف تعليق مزيد من الطلبات الخاصة بشراء ٤٠٠ حافلة، و ١١٤٥ شاحنة، وغيرها من مركبات دعم الأسطول، سيزيد تعزيز قدرة هذا القطاع الفرعي على نقل كل من المسافرين والشحنات.

٦١ - وكشفت عملية تقييم ومراقبة الآثار التي يتعرض لها ميناء أم قصر عن أن محدودة قدرة السحب في الميناء، بسبب عدم توافر الكراكات ووجود حطام غارق في الميناء ومدخلها، تشكل إحدى العقبات الكبرى أمام قدرة الميناء التشغيلية. وما زال الحطام يمثل أخطاراً تهدد سلامة السفن التي تأتي إلى الميناء، كما أن انخفاض عدد الأرصفة الصالحة للاستخدام يعوق عمليات مناولة الشحنات في الوقت المناسب، بسبب التكدس في الميناء. ويعتبر الإفراج عن عدد من الطلبات الرئيسية للحصول على عقود تبلغ قيمتها ٢١ مليون دولار، تتعلق بالمعدات والخدمات اللازمة لإجراء عمليات رفع الطمي والحطام والخدمات المساعدة الأخرى، أمراً ضرورياً لتحسين قدرة الميناء التشغيلية.

٦٢ - كشف تقييم حالة الاحتياجات التشغيلية للصوامع والمطاحن، لكفالة الإمداد الكافي والفعال للسكان بدقيق القمح، عن أن ميناء أم قصر، الذي يفترض أن تجري فيه مناولة جميع الإمدادات من المواد السائبة، لا تجري فيه في الواقع سوى نسبة ٨٥ في المائة من عمليات مناولة واردات البلد من الحبوب، وأن نسبة الـ ١٥ في المائة المتبقية يتعين تعبئتها وجلبها عن طريق نقاط دخول أخرى أكثر تكلفة، بسبب القدرة المحدودة على التفريغ في الميناء. وأوضح التقييم كذلك أن الصوامع الأخرى التي يستخدمها البرنامج والبالغ عددها ٢١ صومعة في الوسط/الجنوب، يبلغ عمرها ٢٥ سنة في المتوسط وتعمل بقدرة تقل عما صُممت له بسبب عدم توافر قطع الغيار والمعدات الضرورية. وقد بدئ في بناء صوامع إضافية، بما في ذلك بناء مجمع صوامع جديدة في خان داري. وتؤكد تقارير التقييم أيضاً وجود معدات ومواد في مختبرات مراقبة جودة الأغذية غير ملائمة لإجراء اختبارات مراقبة الجودة العادية. وأكثر ما يثير القلق هو عدم وجود المواد الكاشفة وحالة معدات المختبرات،

التي تسمح بإجراء اختبارات مراقبة جودة الأغذية الأساسية فقط، والتي تكون بدورها عرضة لعدم الدقة. ومرة أخرى، سيتعين التعجيل بالنظر في الموافقة على ٣٢ طلباً معلقاً الآن للحصول على عقود بقيمة ٧,٨ مليون دولار، بغية تحسين هذه الأحوال.

٦٣ - وإضافة إلى ذلك، يبين تقييم أجراه مراقبو الأمم المتحدة أن مولدات كهربائية تبلغ قيمتها ١٩٧ مليون دولار وصلت في إطار البرنامج، وأن نسبة ٩٠ في المائة منها جرى تركيبه في مرافق تجهيز ومناولة الأغذية، بينما يجري بيع نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية، ومعظمها من المولدات الأصغر حجماً التي تتراوح قدرتها بين ٢,٥ كيلو فولت و ٧,٥ كيلو فولت، إلى الجمهور بأسعار مدعومة من أجل سد ما لديهم من نقص في الطاقة المنزلية. وتراقب الأمم المتحدة هذه المولدات الأصغر حجماً عن طريق وكلاء الأغذية الذين يسجلون أيضاً أسماء المتلقين.

الصحة

٦٤ - على الرغم من حدوث تحسن ملحوظ في قطاع الصحة، مقارنة بالحالة قبل بدء البرنامج، ما زال يبلغ عن وجود حالات نقص في العقاقير ومعدات المستشفيات. ويرجع ذلك إلى تأخر العقود المتعلقة بالعقاقير واللقاحات، حتى وقت قريب، إلى عدم كفايتها، كما يرجع إلى تعليق الطلبات الخاصة بمعدات المستشفيات كأجهزة التعقيم مثلاً. وتتصل نسبة ٩٨ في المائة تقريباً من الطلبات المعلقة خلال الفترة قيد الاستعراض بمعدات المستشفيات. ومن المهم جداً ملاحظة أنه لم يقدم، على الرغم من ذلك، طلب واحد متعلق بقطاع الصحة في إطار المرحلة التاسعة من البرنامج، رغم إفادات الحكومة إلى منسق الشؤون الإنسانية للعراق التابع للأمم المتحدة بأنها وقّعت على عقود كثيرة. وما لم تقدم الحكومة إلى الأمم المتحدة معلومات عن عدد العقود الموقّعة، بصورة مسبقة قبل تقديم الطلبات ذات الصلة من جانب الموردين إلى مكتب برنامج العراق، سيكون من الصعب على المكتب تحديد أسباب التأخر في تقديم الطلبات. وقد بينت نتائج المراقبة أن نسبة ٣٠ في المائة فقط من العقاقير الضرورية للمستشفيات قد استُلمت بكميات كافية. ولا يزال هناك نقص في بعض الأدوية الضرورية مثل حقن أمينوفلين (عقار موسع للشعب الهوائية) وصيدوم فالترويت (عقار مضاد للصرع)، ومعدات طبية أساسية، ومواد كاشفة مختبرية، ولوازم مستشفيات، لأسباب تتعلق إما بتأخر تقديم العقود أو تعليقها، أو بعدم انتظام عمليات الوصول. بيد أن العقاقير اللازمة لمعالجة الأمراض المزمنة أصبحت الآن بصفة عامة متوافرة في البلد.

٦٥ - والمخزون الموجود في البلد من اللقاحات البشرية لا يكفي للوفاء بالاحتياجات السنوية منها. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كان المتاح من لقاح الحصبة ٣,٥ مليون جرعة

فقط (إمدادات قرابة ثمانية أشهر) ومن اللقاح الثلاثي (الدفتيريا والسعال الديكي والكرزاز) مليون جرعة (إمدادات قرابة شهرين). والمخزونات الحالية من لقاحات OPV للتحصين عن طريق الفم ضد شلل الأطفال و BCG للتحصين ضد السل وسرطان المثانة، ولقاحي الكزاز واليرقان فصيلة B لدى الأطفال، لن تغطي سوى فترة الأشهر الستة القادمة. وعلى الرغم من ذلك فقد نُظمت ثلاث حملات ناجحة ليوم التحصين الوطني من أجل القضاء على شلل الأطفال، بنسبة تغطية بلغت ٩٥ في المائة.

٦٦ - وأجرى مراقبو الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ست زيارات مراقبة إلى مجمعات صناعات الأدوية في سامراء. وأوضحت نتائج هذه الدراسات أن المجمعات قد بدأت تستفيد من مدخلات البرنامج. وقد تلقت المجمعات مؤخرا معدات مختبرات، وثلاثة خطوط إنتاج، و ٣٠ وحدة بصرية يدوية للأمبولات. غير أن معدات المختبرات لا تزال تنتظر التركيب. وجرى تركيب جميع خطوط الإنتاج، غير أنه لم يبدأ تشغيلها بعد بسبب عدم توافر بعض المعدات التكميلية، كأجهزة التعقيم وأجهزة التسخين وأوعية خلط العقاقير، التي ما زالت طلباتها معلقة. ويضاف إلى ذلك أن بعض الماكينات والمعدات في المصانع أصبحت قديمة ويجب استبدالها. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، كان قيمة ما وصل من بنود الطلبات المقدمة بشأن مجمعات سامراء، التي بلغت قيمتها ١٤٨ مليون دولار، لا تتجاوز ٥٦ مليون دولار (٣٧,٨ في المائة). وهناك أربعون طلبا معلقا في الوقت الراهن تبلغ قيمتها ٣٩ مليون دولار. ويقل الإنتاج عن نسبة ٧ في المائة من الاحتياجات، مما يعني أن الإصلاح الواجب قد آن أوانه.

٦٧ - وتحسنت عملية توزيع الأصناف من "كيماديا" إلى مستودعات المحافظات، نتيجة لوصول الشاحنات وسيارات الإسعاف والشاحنات المبردة التابعة للبرنامج. ووصلت إلى البلد حتى الآن ٨٠٠ سيارة إسعاف من ٢٠٠ ١ سيارة ووفق عليها. ويضاف إلى ذلك أن ٢٩٢ مركبة أخرى من ٤٢٤ مركبة موافق عليها لنقل السلع الطبية قد وصلت إلى البلد. غير أن سيارات الإسعاف سُلِّمت بدون أجهزة اتصال لاسلكية، إذ توجب حذفها من العقود باعتبار ذلك شرطا لوقف تعليق الطلبات. ويضاف إلى ذلك أن طلبات ٢٠٩ شاحنات مبردة، طلبتها وزارة الصحة لمجمع أدوية سامراء، ما زالت معلقة.

٦٨ - ولا تزال مشكلة عدم كفاية الأنظمة المتعلقة بإدارة ورصد الإمدادات الضخمة من بيانات البرنامج قائمة. وهناك حاجة لوقف تعليق ثلاثة طلبات تتعلق بأجهزة حاسوب وملحقاتها، تبلغ قيمتها ٧,٨ مليون دولار، ظلت معلقة لمدة عام تقريبا.

٦٩ - وتحديد وتجهيز المرافق، وكذلك تدريب الكوادر المهنية الصحية مستمر في المحافظات الشمالية الثلاث. وقد أُنجزت منظمة الصحة العالمية عملية تجديد ١٢ مرفقا طبيا، بينما ما زال ٤٣ مشروعا آخر قيد التنفيذ. واستبدلت المنظمة المعدات القديمة التي عفا عليها الزمن بغية توفير خدمات تشخيصية وطبية أفضل. وبينما توجد كميات كافية من معظم الأدوية واللوازم الطبية الضرورية، إلا أنه لوحظت جوانب نقص خطيرة فيما يتعلق بمواد كيميائية وكاشفة معينة، كوسائط التزريع مثلا، التي لا تزال طلباتها معلقة. وأُجرت منظمة الصحة العالمية أيضا ٩ دورات تدريبية مختلفة لتطوير المهارات لدى مختلف فئات موظفي الحقل الطبي. وتقوم المنظمة أيضا بتعزيز قدرات السلطات الصحية المحلية بغية النهوض بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولويات أنشطة البرنامج الصحي.

٧٠ - ونظمت في إطار البرنامج ثلاث حملات للتحصين من شلل الأطفال، غطت نسبة ٩٥ في المائة من عدد الأطفال المستهدفين، البالغ ٠,٦ مليون طفل. كما جرى توفير التدريب على ممارسات الولادة المأمونة لقاءات بلغ عددهن ١٨٢ قابلة، و٤٥ من المهنين المختصين بالكشف المبكر عن إعاقات الأطفال.

التغذية

٧١ - جرى توزيع ٥ ٠٠٠ طن متري تقريبا من البسكويت عالي البروتين، بصورة منصفة على الأطفال المستهدفين دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية (٢,١٦ مليون طفل) والحوامل/المرضعات (٥٥٠ ٠٠٠)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتفيد التقارير أن المتوفر من إمدادات البسكويت عالي البروتين كانت كافية لتغطية احتياجات هؤلاء المستفيدين المستهدفين. إلا أن المشاكل الرئيسية المتعلقة بتأخر إبرام العقود ووصول لوازم التغذية، وبعدم كفاية مرافق النقل والتخزين، وعدم تقديم حوافز إلى متطوعي برنامج الوحدات المجتمعية لرعاية الطفل، ما زال تأثيرها السلبي مستمرا في تنفيذ برنامج التغذية المستهدف. وفي جميع المحافظات الوسطى/الجنوبية البالغ عددها ١٥ محافظة يجري نقل لوازم التغذية في مركبات يستأجرها المتطوعون، الذين لا تزال نسبة ٩٧ في المائة منهم تنتظر رد التكاليف التي تكبدوها، وذلك بسبب انعدام النقد المحلي اللازم لدعم البرنامج. ويمكن الحد من هذه المشكلة بوقف تعليق طلب يتعلق بشاحنات عددها ١٨٩ شاحنة، قُدم في إطار خطة التوزيع المتعلقة بالمرحلة السابعة.

٧٢ - وعلى الرغم من أن عدد وحدات رعاية الطفل المجتمعية العاملة ما زال يقل كثيرا عن الرقم المستهدف البالغ ٣ ٠٠٠ وحدة، الذي وُضع للمرحلة التاسعة، فإن عددها قد زاد من ٢ ٣٥٧ وحدة إلى ٢ ٤١٨ وحدة. وقد تأثر التوسع في تلك الوحدات تأثرا سلبيا بعدم

انتظام عمليات الإمداد بالبسكويت عالي البروتين، والتأخر في سداد تكاليف النقل، وعدم تقديم الحوافز إلى المتطوعين. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم التدريب والدعم المادي للبرنامج.

٧٣ - وقد قامت السلطات الصحية، بالتعاون مع مراقبي الأمم المتحدة، وفقا للمناقشات التي أجريت خلال إعداد خطة التوزيع المتعلقة بالمرحلة الثامنة، بتقييم مدى استساغة المستفيدين للبسكويت عالي البروتين. وفي اجتماع مع منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المعني بالعراق، اعترفت وزارة الصحة بأن البسكويت عالي البروتين يجد قبولا لدى نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا من المجموعات المستهدفة. وبناء على ذلك أعربت الوزارة مجددا عن اهتمامها باستيراد المزيد منه. ويخضع الحليب العلاجي المستورد أيضا الآن لعملية مراقبة الجودة. ويُستحسن أن تعجّل الحكومة بهذه العملية وأن تتخذ أيضا التدابير اللازمة لإبرام عقود عاجلة لاستيراد كميات كافية منه، من أجل تلبية احتياجات تغذية المستفيدين المعنيين.

٧٤ - والمحافظات الشمالية الثلاث، جرى توزيع ٩٦١ ٥ طنا متريا من سلع غذائية متنوعة، على ٢٧٠ ٢٥٦ مستفيدا في المتوسط في الشهر عن طريق برنامج التغذية التكميلي التابع لبرنامج الأغذية العالمي. وقد أعيد تصميم مشروع التغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية كي يشمل الدعوة إلى ممارسات التغذية الصحيحة من أجل الوصول هؤلاء الأطفال وبأخوتهم إلى مستوى تغذية أفضل. وسيجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع اتحاد المرأة المحلي. وتساعد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) برنامج الأغذية العالمي على تنفيذ برنامج جديد للحيوانات المجترة الصغيرة، وهو برنامج يرمي إلى زيادة القيمة الغذائية للأطعمة وتوفير أنشطة مدرة للدخل لزهاء ١٠ ٠٠٠ أسرة ترأسها سيدات في ٧٨٨ قرية.

٧٥ - وشرعت اليونيسيف في تقديم مواد تكميلية للتغذية إلى ٦٠ ٠٠٠ حامل ومرضع مما مجموعه ٨٠ ٠٠٠ حامل ومرضع، عن طريق ٩٥ وحدة للرعاية السابقة للولادة في المحافظات الشمالية الثلاث. وأنشأت منظمة اليونيسيف أيضا ١٨ وحدة لرصد النمو و ٣٠ وحدة من وحدات رعاية الطفل المجتمعية، الأمر الذي رفع مجموع الوحدات التي من هذين النوعين إلى ٤٠٠ وحدة و ٢٦٩، على التوالي. وتوصل النظام، الذي يملك القدرة الآن على فحص ٢٨٠ ٠٠٠ طفل تقريبا، إلى أن ٢٣ ٥٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية المتوسط أو الحاد. وبينت الدراسات الاستقصائية التي أجريت عن الأسر المعيشية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إلى أن نسبة ١٦,٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن، وأن نسبة ٩,٧ في المائة منهم يعانون نقص الوزن، ونسبة ٣,١ في المائة يعانون سوء

التغذية الحاد. ويشكل ذلك تحسناً، إذ أن هذه النسب قد انخفضت عما كانت عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، فقد كانت ٣٠,٣ في المائة و ١٥,٩ في المائة و ٣,١ في المائة، على الترتيب.

المياه والمرافق الصحية

٧٦ - إن البيانات المتاحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسلط الضوء على الاختلافات في حالة المياه والمرافق الصحية بين المناطق الريفية والحضرية في البلد. ووفقاً للنتائج الأولية لدراسة استقصائية وطنية أجرتها اليونيسيف بالاشتراك مع منظمة "كير" في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ ونشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تحسنت إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية من نسبة ٤١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما انخفضت في المناطق الحضرية من نسبة ٩٤ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى نسبة ٩٢,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠. كذلك فإن نتائج تقييم الأمم المتحدة لنسبة ٤٠ في المائة من محطات تنقية المياه القائمة وعددها ٢١٨ محطة تبين حدوث زيادة نسبتها ١٠ في المائة في المتوسط في كفاءة الإنتاج العامة فيها. وقد حدث انخفاض عام أو ٥٢ في المائة و ٤٦ في المائة على الترتيب في عينات المياه التي لا تحتاز الاختبار الجرثومي للمياه واختبار نسبة الكلور في المياه، مما يشير إلى حدوث تحسن ملحوظ في نوعية المياه.

٧٧ - والإمدادات التي سلمت حتى الآن حالت دون زيادة تدهور شبكات المياه والمرافق الصحية القائمة. وفي بغداد، مثلاً، تحسنت الحالة فيما يتعلق بالتخلص من النفايات بتوفير سيارات نقل النفايات في إطار البرنامج. وإضافة إلى ذلك فإن ما حدث مؤخراً من وصول معدات الإنشاء ومركبات النقل، التي كانت معلقة سابقاً، قد يسر تركيب الأنابيب. واليوم، وصل إلى البلد ١٤٢٣ كيلومتراً من الأنابيب من مختلف الأحجام، ووزع منها ٨٦٢ كيلومتراً. وبدأ تركيب هذه الأنابيب مع وصول معدات الإنشاء مؤخراً وركب الآن فعلاً ٢٠٦ كيلومتراً منها. أما بقية الأنابيب فإنها موضوعة في أكوام ضخمة لا تخطئها الأعين في الشوارع وفي مواقع التخزين انتظاراً لتركيبها. وقد بدأت السلطات المحلية المعنية بالمياه مؤخراً تطلب المعدات اللازمة لإصلاح محطات المياه ومحطات الصرف الصحي المهجورة. بيد أن تقييم ٧٤ محطة من محطات تقوية ضخ المياه البالغ عددها ١٣٥ محطة بين أن نسبة ٥٧ في المائة منها تعمل بأقل من طاقتها المتوقعة، بسبب حالات انقطاع التيار الكهربائي ولأن مولدات الكهرباء الاحتياطية الموجودة لا تفي إلا بنسبة ٥٠ في المائة من احتياجات محطات تقوية الضخ.

٧٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وصل ٢ ٤٩٩ طناً مترياً من غاز الكلور. والكمية المخزونة في هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد تبلغ حالياً ٣١٧ طناً مترياً، ويُتوقع أن تكفي هذه الكمية لقراءة شهرين. بمعدل استهلاك قدره ٦ أطنان مترية في اليوم. والكمية المخزونة لدى المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي تبلغ ٢ ٦٩٤ طناً مترياً، ويُتوقع أن تكفي لقراءة ١٠ أشهر. بمعدل استهلاك يبلغ ٩ أطنان مترية في اليوم تقريباً. وتزايد وصول أسطوانات الكلور بدون توافر معدات السلامة الكافية في المواقع، خاصة الأقنعة والواقية المزودة بالمرشحات الملائمة، يسبب شواغل أمنية كبرى لموظفي التنفيذ والمراقبة. وفي هذا الصدد، سيعزز الإفراج عن وقف تعليق الأقنعة الواقية والرافعات الشوكية والحواشيب عمليات مناولة الكلور وحفظ السجلات المتعلقة به.

٧٩ - في المحافظات الشمالية الثلاث، بينت دراسة استقصائية للأسر المعيشية أجريت مؤخراً تحسناً إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب (بنسبة ٩٣ في المائة) والمرافق الصحية (بنسبة ٩٢ في المائة)، في نهاية عام ٢٠٠٠. بيد أن هناك اختلافات كبيرة في الحصول على المياه الصالحة للشرب بين المناطق الحضرية (حيث تبلغ النسبة ٩٦ في المائة) والمناطق الريفية (حيث تبلغ النسبة ٨٣ في المائة)، في حين أن التقارير المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة تفيد بأن النسبة هي ٩٨ في المائة للمجتمعات الحضرية و٨٣ في المائة للمجتمعات الريفية. إلا أن تقارير منظمة الصحة العالمية تفيد بأن التلوث الجرثومي مازال يمثل مصدر قلق بسبب التآكل في الشبكة، وعدم الالتزام أحياناً بإضافة الكلور إلى المياه (بصفة رئيسية في المناطق شبه الحضرية والقرى)، وتوصيلات المياه غير المشروعة (خاصة في المدن والتجمعات السكانية. وقرارات التعليق التي تصدرها اللجنة بشأن مستنبتات البكتريا المشتراة بكميات كبيرة لأغراض التحليل البكتريولوجي لنوعية المياه تتسبب في قدر كبير من الصعوبات والقلق والمراكز الحضرية الرئيسية في أربيل ودهوك والعلمانية تعتمد على أنظمة قديمة وقاصرة في مجال الإمداد بالمياه والتصريف في حالات العواصف الرعدية ومعالجة مياه المجاري تحتاج، في بعض الحالات إلى تجديدها بأكملها، أو تحديثها، أو استبدالها. وفي هذا الصدد، تُتخذ ترتيبات لإجراء مجموعة من دراسات الحدود لأربعة مشاريع كبيرة في هذه المراكز الحضرية.

الزراعة

٨٠ - في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، كانت قيمة الطلبات المتراكمة المقدمة في إطار هذا القطاع ٢,٥٢ بليون دولار، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٥٥ في المائة مقارنة بما كانت عليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وبالمثل زادت قيمة الطلبات التي وافقت عليها اللجنة بنسبة

٥٠ في المائة. غير أن ذلك قد تزامن مع زيادة قيمة العناصر المعلقة بنسبة ١٢٩ في المائة. والعناصر المعلقة التي تبلغ قيمتها ٤٨٧ مليون دولار، تشمل عناصر أساسية للإنتاج الزراعي، مثل مبيدات الآفات ومعدات الرش واللقاحات البيطرية ومعدات شبكات الري. وحتى الآن، وزعت عناصر تبلغ قيمتها ٧٢ في المائة من جملة الإمدادات التي وصلت.

٨١ - ونتائج تقييمات الآثار القطاعية بالنسبة لمخطات ضخ مياه الري وسلاسل التبريد البيطرية والخضروات الشتوية وتربية النحل، المشار إليها في تقرير الأخير (S/2001/186) الفقرات ١٠٢-١٠٥، متاحة الآن. وتبين النتائج تحسناً في عدد من المجالات نتيجة لمدخلات البرنامج. وفي ست محافظات، زاد إنتاج الخضروات الشتوية بنسبة ٢٧ في المائة. وبالمثل زاد في عشر محافظات (هي ديالي وبغداد وبابل والواسط والبصرة والنجف والأنبار ونيوي وصلاح الدين وتميم)، عدد من يعملون في تربية النحل بنسبة ٣١ في المائة، كما زاد عدد خلايا تربية النحل بنسبة ١٥٣ في المائة. إلا أن الزيادات في الآفات الحشرية والأمراض (بنسبة ٦٥ في المائة)، والحشرات المفترسة للنحل (بنسبة ٨٥ في المائة)، وحالات عدم كفاية المدخلات المشتراة ورداءة نوعيتها وافتقار المزارعين للمعرفة التقنية الحديثة، أدت إلى انخفاض الإنتاج المتوقع للعسل بنسبة ٢٩ في المائة للخلية الواحدة. وأظهر تقييم لسلسلة التبريد البيطرية أن استخدام المولدات الكهربائية والثلاجات والشاحنات المبردة، التي يتم توفيرها في إطار البرنامج، أدى إلى تعزيز تخزين ونقل اللقاحات الحيوانية والأدوية الحساسة للحرارة. وتقييم الري الذي اكتمل في آذار/مارس ٢٠٠١ في ثلاث محافظات (هي بغداد والنجف والأنبار) بين زيادة في المساحات المروية بنسبة ٢٢ في المائة، وزيادة في قدرة ضخ المياه في أربع محافظات (هي صلاح الدين وديالي وبغداد وكربلاء) بنسبة ٣٧ في المائة نتيجة لتركيبة مضخات مياه تعمل بقوة الطرد المركزي خلال السنتين الماضيتين. كذلك أسهم تسليم آلات الحفر في إطار البرنامج في ما يربو على ٣٠ في المائة من جملة القنوات التي شقت في أربع محافظات جنوبية (هي المثنى وميسان وذي قار والبصرة) خلال موسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ والتي بلغ طولها ١٥٣٤ كيلومتراً. بيد أن الإجراءات الإدارية الطويلة المعوقة لم تتح سوى تسليم حوالي نسبة ٣١ في المائة من قطع الغيار التي استلمت فعلاً في البلد. والجرارات المتاحة في إطار البرنامج لا تمثل سوى نسبة ٢٩ في المائة من الاحتياجات الراهنة.

٨٢ - وبين تقييم مختبرات التشخيص البيطري في ١٥ محافظة من محافظات الوسطى/المحافظات الشمالية أن جميع المختبرات المركزية الثلاثة تعمل بأدنى مستوى، على حين كانت نسبة المختبرات العاملة لا تتجاوز ٢٧ في المائة من مختبرات المحافظات و٢ في المائة من المختبرات المحلية بسبب الافتقار الشديد إلى المعدات ومواد الاختبار العملي ومجموعات معدات التشخيص. وتلاقى جميع المنشآت صعوبات كبيرة في جمع عينات

الاختبار ونقلها وتجهيزها. ومن شأن وقف تعليق مجموعات معدات التشخيص وغيرها من المعدات اللازمة أن يعزز الأداء في هذا القطاع الفرعي.

٨٣ - ومن الجدير بالملاحظة أنه رغم انتشار مرض الحمى القلاعية في بعض الدول المجاورة لم تسجل أية حالة إصابة بالمرض في العراق خلال الفترة قيد الاستعراض. وهذا يتناقض مع حالة مشابهة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ حينما تكبد العراق خسائر فادحة في الماشية بسبب انتشار المرض. وقد واصلت حكومة العراق في الجنوب والوسط ومنظمة الفاو في المحافظات الشمالية التخطيط والتنسيق واتخاذ التدابير الوقائية، بما في ذلك القيام بحملات إعادة التحصين من مرض الحمى القلاعية باستخدام اللقاحات المستجبة في إطار البرنامج للحيوانات المجتررة الصغيرة والكبيرة.

٨٤ - وللمرة الأولى خلال السنوات العشر الأخيرة، أبلغت حكومة العراق الفاو بأن طيارين عراقيين سيقومون بعمليات رش جوي لمكافحة أمراض وآفات المحاصيل. ورفضت الحكومة اقتراح الفاو بوضع مراقبين عن المنظمة على متن الطائرات خلال عمليات الرش. واسترعت المنظمة انتباه لجنة مجلس الأمن للأمر، وفي رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، أشار رئيس اللجنة إلى الإذن الذي منحه للجنة للفاو في وقت سابق بالقيام بأنشطة الرش الجوي في العراق شريطة اتباع جميع الإجراءات التي وضعتها اللجنة لهذه العمليات كما كان الأمر في السنوات السابقة. وبالنظر إلى توقيت العملية ومراعاة لرغبة حكومة العراق، أعربت اللجنة عن "استعدادها للإذن باستخدام الطيارين العراقيين، شريطة السماح بوجود مراقبين عن منظمة الأغذية والزراعة في جميع هذه الرحلات الجوية بلا استثناء خلال العملية وأن تظل جميع العناصر الأخرى في الإجراءات المتبعة على حالها دون تغيير". وحتى اللحظات الأخيرة من مراحل إعداد هذا التقرير لم يكن العراق قد رد بعد على رسالة رئيس اللجنة وذلك رغم ما ورد من أنباء بأن عمليات الرش قد حدثت بالفعل.

٨٥ - واستناداً إلى نتائج دراستين استقصائيتين، بدأ العمل بأسلوب مكافحة متكاملة للآفات في مناطق سهول أربيل لمكافحة إصابة القمح بعدوى الحشرات القشرية اللينة. وإضافة إلى ذلك، استُحدث برنامج صفقة متكاملة لتعزيز زراعة الطماطم للتصنيع في ثلاث مقاطعات فرعية لكفالة الإمداد المستديم بالمواد الخام لمصنع إنتاج صلصة الطماطم في حرير. واكتملت أعمال الهندسة المدنية لمصنع حرير لتجهيز الفاكهة، ووقع ٣٠٤ مزارعين عقوداً لتوريد زهور عباد الشمس لمصنع زيوت أرباط، وأجريت دراسة استقصائية لتسويق منتجات الألبان.

٨٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتمل العمل في ٢٦ مشروعاً للري الإنسيابي في المحافظات الشمالية الثلاث. وأفاد نشاط البرنامج هذا ٩٢٦ ٢ مزارعاً، ووفر الري لمساحة تبلغ ٢٠٩٥ هكتاراً من الأراضي الزراعية. وحُفر ٦٠ بئراً عميقاً في المناطق المتأثرة بالجفاف لري بساتين الفاكهة وسقي الماشية. وتعاون الفاو واليونيسيف على إنشاء نظام لإدارة موارد المياه المستدامة وعلى جميع المعلومات الهيدرولوجية - الجيولوجية اللازمة لها.

٨٧ - وفيما يتعلق بالتدريب، تلقى ١١ ٥٠٥ مزارعين و٧٦٦ موظفاً زراعياً التدريب في ٣٨٠ دورة تدريبية عادية و ٦٠ دورة متخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِم ١١٥ يوماً زراعياً حقلياً، بمشاركة ٦٢٣ ٥ مزارعاً.

٨٨ - وفيما يتعلق بصحة الحيوان، وفرت الفاو، على سبيل الاحتياط، جرعة أولية واحدة من لقاح الحمى القلاعية لنسبة ٨٣,٨ في المائة من الأبقار. وقد حد من أثر النشاط العجز الحادث في اللقاحات بسبب عدم قيام الموردين بالتسليم.

الكهرباء

٨٩ - في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كانت قد وصلت إلى العراق من جملة الطلبات الموافقة عليها منذ بدء البرنامج، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية زهاء ٢,٣ مليار دولار، معدات قيمتها ٦٩٦ مليون دولار، ووصل منها ما قيمته ٢٣٣ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الأخيرة وزع بالفعل على مواقع التركيب في الوسط/الجنوب معدات تبلغ قيمتها ٢٢٢ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٩٥,٣ في المائة منها. وبسبب طول المهلة المحددة لتسليم المعدات في هذا القطاع، لا تمثل المعدات التي وصلت سوى نسبة ٣١,٣ في المائة من المعدات والمواد التي حظيت بالموافقة والتي استُلمت في البلد. ومما يشير إلى البطء الشديد في عملية تسليم الإمدادات من المعدات الكهربائية أن معدات تبلغ قيمتها ٠,٤٤ مليون دولار كان قد تم التعاقد عليها في إطار المرحلة الأولى لم تصل إلا خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير.

٩٠ - وتواصل الحكومة منح أولوية عالية جداً لهذا القطاع حيث أن المستويات الفعلية لتنفيذ العقود تكاد تتجاوز باستمرار المخصصات القطاعية لخطة التوزيع. بيد أنه على الرغم من ذلك وغيره مما اتخذ من مبادرات الاعتماد على الذات، فإن تحليلاً للطلب فيما يتعلق بالقدرة على توليد الكهرباء في الوسط/الجنوب يبين أن العجز الحالي الذي يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة سيستمر إلى حين إضافة وحدات كبيرة من طاقة التوليد إلى الشبكة. وحسب تقدير مراقبي الأمم المتحدة فإن العجز في التوليد في أوقات ذروة الطلب خلال أشهر الصيف في عام ٢٠٠١ يمكن أن يرتفع ليلبلغ ٣ ٢٩٤ ميغاواط، مما يمثل زيادة كبيرة عن العجز المقدرة بـ ١ ٨٠٠ ميغاواط الذي أُبلغ عنه بصفة غير رسمية للفترة نفسها في عام ٢٠٠٠. وقد أدت

الإصلاحات ومشاريع التوليد الجديدة إلى إضافة ٢٩٦ ميغاواط إلى قدرة التوليد، بيد أن ذلك قد قابله سحب وحدات من الخدمة لأغراض الصيانة الروتينية فضلاً عن انخفاض القدرات في وحدات تشغيل أخرى نتيجة لتدهور حالتها. وضاعف من مشكلة التوليد الجفاف الذي دام ثلاث سنوات، مما أدى إلى تخفيض توليد الطاقة الكهربائية إلى نسبة ١٥ في المائة وأثر أيضاً في أداء وإمكانية التعويل على الوحدات الحرارية نتيجة لندرة مياه التبريد.

٩١ - واتضح من الزيارات التي قام بها فريق الأمم المتحدة إلى محطات الطاقة الحرارية في بايجي والمسيب وجنوب بغداد أن هذه المحطات في حالة حرجة، حيث تعاني معدات معالجة المياه وخزانات المياه وخطوط الأنابيب من التآكل، الأمر الذي يتسبب في تسرب كميات كبيرة من الأبخرة الكيميائية في منطقة محطة معالجة المياه. وإنهاء تعليق الطلبات المتعلقة بشبكات معالجة المياه من شأنه معالجة هذه المشكلة. كذلك فإن وقف تعليق معدات السلامة والاتصال سيساعد على تحسين السلامة الشخصية للعاملين في المنشأة، ويعزز التنفيذ العاجل لمشاريع إصلاح القطاع.

٩٢ - وإضافة إلى التوليد، رُكِّب نحو ٣٠٠ محمول توزيع [طاقتها ٠,٤/١١ كيلو فولط/أمبير]، وهو ما أضاف إلى نظام التوزيع طاقة قدرها ٧٥ ميغا فولط - أمبير. وأدى ذلك إلى استقرار إمداد المناطق المشمولة بالطاقة وتحسين نظام التوزيع الفولطي، مما مكّن من توصيل، أو إعادة توصيل، الكهرباء إلى نحو ٢٠.٠٠٠ مستهلك في مدن تقع في وسط البلد وجنوبه. وفي هذا الصدد، لا بد أن يوقف بصفة عاجلة تعليق عقود تتعلق بمعدات التحويل والتوزيع والاتصالات اللازمة لتشغيل نظم الطاقة. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ كان مجموع طلبات العقود المعلقة المتصلة بقطاع الكهرباء قد بلغ ٢٤٣ طلباً، قيمتها ٨٧٤ مليون دولار وتمثل نسبة ٢٨,١ في المائة من قيمة الطلبات التي عُيِّنت على اللجنة.

٩٣ - ويظل الوضع العام للإمداد بالطاقة في المحافظات الشمالية الثلاث حرجاً. ورغم تحسن هطول الأمطار خلال فصل الشتاء الماضي، ما يزال الجفاف الذي دام ثلاث سنوات يؤثر على مستوى المياه في الخزانات التي تغذي محطتي الطاقة المائية مما يؤدي إلى استمرار انخفاض مستويات توليد الطاقة. وبلغ متوسط مجموع التوليد من هاتين المحطتين ٤٠ ميغاواط خلال الفترة قيد الاستعراض، ووزّع منها نحو ١٠ ميغاواط إلى أربيل ونحو ٣٠ ميغاواط إلى السليمانية. وتتلقى دهوك، وهي المحافظة الشمالية الوحيدة المتصلة بالشبكة الوطنية، ١٠ ميغاواط في المتوسط. وهذه الأرقام تقل عن الاحتياجات المطلوبة وقدرها ٢٥٠ ميغاواط لأربيل، و ٣٥٠ ميغاواط للسليمانية، و ١٠٠ ميغاواط لدهوك. ولتلبية احتياجات الطوارئ الحالية في المحافظات الشمالية الثلاث، ولدت طاقة إضافية قدرها ١٠٠ ميغاواط بمولدات

ديزل صغيرة. ويتمثل أحد المعالم الرئيسية للبرنامج في قيام المقاول باختبار محطتي أبريل ودهوك اللتين تعملان بالديزل وتبلغ طاقة كل منهما ٢٩ ميغاواط وتسليمهما إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ونيسان/أبريل على الترتيب؛ ويتوقع أن تسلم محطة السليمانية في أيار/مايو.

٩٤ - وقد تعرض التنفيذ الفعلي لمشاريع الكهرباء في المحافظات الشمالية الثلاث لمعوقات كبيرة نتيجة للتأخير المفرط من جانب حكومة العراق في إصدار التأشيرات. فقد طُلبت ٣١٢ تأشيرة لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ومُنحت ١٩٠ تأشيرة منها بحلول ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، وما زالت تأشيرات مجموعها ١٢٢ تنتظر موافقة الحكومة. ويتعلق نحو نصف التأشيرات المعلقة بموظفين مطلوبين لتشغيل وصيانة محطات الطاقة الثلاث التي تبلغ قدرتها ٢٩ ميغاواط لمدة ست أشهر إلى أن يتم تدريب الموظفين المحليين. ولا بد أن يزيد عدد التأشيرات المطلوبة للمشروع، بسبب منح عقود جديدة. والتأخير المفرط في منح التأشيرات المطلوبة سيؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، مما سيؤدي إلى إلغاء عقود أو عطاءات وإلى تعرض البرنامج لخسائر مالية.

٩٥ - وكما أوضحت في تقريرتي السابق (S/2001/186، الفقرة ١١٥)، تجرى الآن مناقشات مع السلطات المحلية في المحافظات الشمالية الثلاث، التي توصلت إلى جوانب تفاهم مشترك بشأن إعادة ربط المحافظات الشمالية بالشبكة الوطنية. ووافقت السلطات المحلية على أن إعادة الربط بالشبكة الوطنية تعد أحد أنجع الخيارات من الناحية التقنية ومن حيث فعالية التكلفة الاقتصادية لتزويد الشمال بمصدر مستدام للكهرباء. وبغض النظر عن الوقت الدقيق الذي يمكن فيه تلبية ذروة احتياجات البلد من الطاقة الكهربائية، فإن السلطات المحلية اتفقت على أنه من المجدي المضي في إعادة الربط وعلى أن الخطوات العملية لتحقيق هذه الغاية ستساهم في بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية وتشجع، بذلك، تحقيق التعاون والتآزر على نحو أفضل. واتفقت السلطات المحلية أيضاً على أن هذه الخطوات ضرورية لتنفيذ مشاريع توليد الكهرباء القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للطوارئ التي تجري الآن إقامتها في الشمال. وفضلاً عن ذلك فإن السلطات المحلية اتفقت على ضرورة أن تكون إعادة الربط مكتملة لمشاريع الطوارئ الكهربائية الموافق عليها والمخططة في إطار البرنامج الإنساني. وفيما يتعلق بالشبكة الوطنية، اتفقت السلطات المحلية على أن مشاريع التوليد يمكن أن تمول من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) وتُدمج في الشبكة بشرط أن تُقام وتركّب داخل المحافظات الشمالية الثلاث وأن تزودها حكومة العراق بالوقود. وتمثل الشروط السابقة لإعادة الربط في تأكيد صارم من حكومة العراق بتوفير الإمداد بالكهرباء للمحافظات الشمالية الثلاث

بنفس المستوى المتاح للمحافظات الأخرى في وسط/شمال العراق وأن يطبق سعر موحد للوحدة الكهربائية المستهلكة في جميع أنحاء البلد.

٩٦ - وقد عرضت على حكومة العراق أوجه التفاهم المذكورة أعلاه التي توصلت إليها السلطات المحلية، ولم يرد بعد رد بشأنها. والأمم المتحدة مستعدة، في إطار البرنامج، للقيام بأعمال التحويل اللازمة لإعادة ربط المحافظات الشمالية الثلاث بالشبكة الوطنية بالتعاون مع حكومة العراق.

التعليم

٩٧ - استُلمت خلال الفترة التي يشملها التقرير لوازم قيمتها ٧٠,٨ مليون دولار. بيد أنه، في جميع جوانب النظام التعليمي، ما تزال أوجه النقص في المواد والمعدات التعليمية، والموارد المؤسسية الضعيفة المستوى، وعناصر التثبيط الواضحة لكادرات الأكاديميين تسبب أضراراً هيكلية تتجاوز ما يمكن أن يعالجه البرنامج. ويضعف من هذا التدهور المطرد في الهياكل الأساسية التعليمية زيادة قيمة الطلبات المعلقة، التي تضاعفت تقريباً، من ٧٨ مليون دولار إلى ١٥٤ مليون دولار خلال الفترة التي يشملها التقرير. بيد أنه من المؤسف، مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع الصحة، عدم ورود طلب واحد في إطار المرحلة التاسعة من البرنامج.

٩٨ - وأكد تقييم مدارس عددها ٢٠٨ مدرسة وجود تدهور واسع النطاق لمباني المدارس ومرافقها، ونقصاً في الكتب المدرسية، وعدم كفاية حيز الفصول الدراسية لاستيعاب العدد المتزايد من التلاميذ. ولاحظ المراقبون أيضاً أن نسبة ٧٢ في المائة فقط من المدارس التي تمت زيارتها قد تلقت مواد لإعادة التأهيل من البرنامج. وبالتحديد، قُيِّمت نسبة ٧٩ في المائة من مباني المدارس على أنها في حالة دون المستوى أو حالة حرجية. وفضلاً عن ذلك، لم تركّب بعد نسبة ٢٧ في المائة من مواد إعادة التأهيل المقدمة من البرنامج بعد سنتين من توزيعها. وعدم قدرة سلطات المدارس، مع عدم توفر مبالغ نقدية بشكل دائم لدى القطاع لتمويل تكاليف تركيب/إصلاح المواد، يسهم في تقليل هذه المواد المشتراة. ونتيجة لذلك، لا يزال نظام النوبات المتعددة يطبق بصورة متزايدة، ليتسنى مواجهة احتياجات العدد المتزايد من الطلاب بالمدارس وسط ظروف مدرسية غير آمنة.

٩٩ - وفي الوقت الحالي لا تزيد نسبة الاحتياجات من الكتب المدرسية التي تُطبع محلياً عن ١٥ في المائة، وتستورد نسبة ٣٥ في المائة من الأردن؛ أما النسبة المتبقية، البالغة ٥٠ في المائة، فإنها تُستوفى بإعادة استعمال الكتب القديمة. وأدى ذلك إلى وضع يضطر فيه الطلاب لاستعمال كتب تعكس درجات متفاوتة من التدهور. وفي هذه الأثناء، فإن إصلاح المطبعة

التابعة لوزارة التعليم يعوقه نقص الخبرة والأموال اللازمة لتركيب قطع الغيار. وما تزال المطبعة تعمل بنسبة ١٠ في المائة من طاقتها الأصلية. وقام فريق من الخبراء برعاية اليونيسيف بتقييم المطبعة وأوصى باستبدال بعض الماكينات وشراء قطع غيار لإصلاح الماكينات الأخرى. وقبلت وزارة التعليم التقرير وقدمت طلبات عقود بناء على ذلك.

١٠٠- وعانى التعليم العالي أيضاً من التدهور في الهياكل الأساسية. والمعدات المتاحة، لا سيما مختبرات العلوم، لا تكفي أبداً أعداد الطلاب. وعلى سبيل المثال فإن عمليات التحقق التي أجريت في المواقع بشأن ١٩ جراراً وزعت على كليات الزراعة قد بينت أن نسبة الطلاب مقابل الجرار الواحد تبلغ ٢٠٠ إلى ١، في حين أنه لم يوفر أي من الملحقات الإضافية مثل المحارث المختلفة لإعداد التربة. وفضلاً عن ذلك، فإن ١١٤ مجهراً وزعت على المعاهد العليا لم تغط سوى نسبة ٣٠ في المائة من الاحتياجات. وما تزال أوجه النقص هذه تؤثر سلباً على مستوى التعليم.

١٠١- وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي في المحافظات الشمالية الثلاث، قدّم البرنامج الدعم لتأهيل ١٤ مدرسة، يستفيد منها ٢٣٥ ٢ طفالاً. وفضلاً عن ذلك، شُيّدت مدرستان جديدتان، يستفيد منها ٤٥٠ طفالاً. وتلقى نحو ٢٥٤ معلماً أنواعاً مختلفة من التدريب. وفي التعليم الثانوي والعالي، ركزت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تحسين فرص دخول الطلاب ومشاركتهم، بتعزيز نوعية التعليم من خلال التدريب المهني، ومساعدة سلطات التعليم المحلية في التخطيط، ورفع مستوى المرافق، وتوفير اللوازم والمعدات. وشملت مشاريع التشييد إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المؤسسية. وفضلاً عن ذلك، استُكمل تشييد مدرستين ثانويتين ومركزين للتدريب الحاسوبي وجرى تسليم المدرستين والمركزين للسلطات المحلية.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠٢- والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية متقادمة وما تزال في وضع غير مستقر رغم إدراج قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في خطط التوزيع منذ المرحلة الخامسة من البرنامج.

١٠٣- ومن بين الطلبات البالغ عددها ١٨٠ طلباً وقيمتها ٣٢١,٨ مليون دولار، التي قُدمت عن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، لم يوافق سوى على ٩٦ طلباً منذ بدء البرنامج، بقيمة قدرها ٩١,٥ مليون دولار. ووصلت لوائيم قيمتها ١٧,٨ مليون دولار ووُزِعَ مبلغ ٨,٦ مليون دولار. وببطء معدل وصول اللوائيم يرجع إلى طول الفترة الزمنية اللازمة لتوريد المعدات في هذا القطاع. وفضلاً عن الطلبات التي سبق تقديمها، قُدم ٤١

طلباً، قيمتها ٥٣,٨ مليون دولار، في إطار هذا القطاع خلال الفترة قيد الاستعراض. وحتى الآن، ظلت معظم الطلبات المتعلقة بمعدات، ومواد، الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية معلقة منذ المرحلة الخامسة، باستثناء محطة أرضية واحدة للتوابع الاصطناعية.

١٠٤ - وتشير ملاحظات الأمم المتحدة إلى عدم وجود قطع غيار لصيانة الشبكة، وإلى أن الوضع يتدهور بوتيرة سريعة. فإجراء المكالمات المحلية والدولية صعب للغاية. ولا ينجح من المكالمات المطلوبة دولياً سوى عدد تتراوح نسبته بين ٤ في المائة و ١١ في المائة والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية المعطلة تؤثر ليس فقط على الأنشطة العادية داخل البلد، بل تؤثر أيضاً على الاتصالات المتعلقة بأنشطة البرنامج، ولا سيما في قطاعات الصحة والنقل ومناولة الأغذية والنفط. وبالمثل فإنه تصعب مراقبة الطقس والتنبؤ به في القطاع الفرعي للأرصاء الجوي، مع ما لذلك من تأثير سلبي على الزراعة والبيئة.

١٠٥ - ومما يؤسف له أن الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشاكل من خلال البرنامج لم تحقق أية نتائج بسبب تعليق الطلبات. والطلبات المعلقة في هذا القطاع تشمل قطع الغيار لمعدات هامة مطلوبة لاستدامة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية العادية في البلد. ومن المأمول أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بتخفيف المشاكل في هذا القطاع، بما في ذلك الإفراج عن الطلبات المعلقة، بعد الإحاطة التي قدمها في أوائل أيار/مايو الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى اللجنة.

١٠٦ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مكتباً جديداً في السلیمانية لدعم أنشطته التنفيذية في المحافظة. وتشمل مشاريع الاتحاد في المحافظات الشمالية الثلاث استبدال ثلاثة مقسمات هاتف عتيقة، في أربيل ودهوك والسلیمانية، بطاقة إجمالية قدرها ٤٠.٠٠٠ خط، مصحوبة بنظم التحويل المطلوبة لإدماج هذه المقسمات. وقد استُكمل تقرير تقييم العطاء ويجري تجهيز عملية إعداد العقود التي ستُكمل قريباً. وستغطي مشاريع إضافية يخطط لها الآن الشبكة المحلية الجديدة، والنظام العالمي للاتصال بالهواتف المحمولة، والتوسع في الخطوط المحلية الموجودة، ومد شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستوى المناطق. ولكفالة إمكانيات التوصيل والتشغيل المتبادل، تنفذ جميع مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الشمال بالتشاور التام مع السلطات ذات الصلة في بغداد.

الإسكان

١٠٧ - في تقريره السابق الذي قدمته في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2001/186) الفقرات ١٣٥ إلى ١٣٨) لفتُ الانتباه إلى الزيادة الكبيرة في عدد الطلبات المقدمة والموافق عليها.

ومن بين الطلبات المقدمة والبالغ قيمتها الإجمالية ١,٦ بليون دولار تمت الموافقة على طلبات قيمتها ١,٤ بليون دولار ووصلت إلى العراق إمدادات بلغت قيمتها ٥٣١ مليون دولار بحلول ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١. كما وصلت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض مواد قيمتها ٢٢٤ مليون دولار وتم توزيع مواد تزيد قيمتها قليلا عن ٦١ مليون دولار. غير أن زيادة الحجم الإجمالي لحالات تعليق العقود المتعلقة بآليات التشييد والمعدات وقطع الغيار الضرورية لاستخدام مواد البناء من قبل قطاع التشييد إلى ١٣٩ مليون دولار لا تزال تثير القلق. وقد نتج عن ذلك نقص في مواد البناء، مثل الأسمنت والطوب وهما ينتجان محليا عادة. ونظرا لقلة عدد مصانع مواد البناء التي لا تزال تعمل في الوقت الحاضر فإن النقص وما يترتب عليه من ارتفاع في أسعار هذه المنتجات يتسبب في إيجاد اختناقات فعلية في مجال تشييد المباني.

١٠٨ - وبالترااف مع زيادة الاعتمادات والإمدادات لهذا القطاع أنشأت وزارة الإسكان والتشييد مديرية للإسكان للإشراف على تشييد مساكن اجتماعية على نحو ما هو مبين في باب الاعتماد الخاص من المرحلة التاسعة لخطة التوزيع (S/2001/134). وتدرس المديرية في الوقت الحالي ٢٤٠ عطاءً لتشييد مجمعات سكنية بمعدل ٥٠٤ وحدة في الموقع الواحد في كل من محافظات بغداد وميسان؛ وذو قار والمثنى. والمراد من هذه المجمعات مساعدة أصحاب الدخول المنخفضة الذين لا يستطيعون تشييد منازل فردية.

١٠٩ - وفي الوقت ذاته اعتمدت حكومة العراق العديد من السياسات الأخرى لضمان تسهيل حصول عامة السكان، بيسر، على مواد البناء. ولذلك يُعتبر توزيع قطع الأرض التي تتوفر لها الخدمات وتقديم القروض بشروط ميسرة والتصميمات المعمارية النمطية مقياسا لتقديم الدعم المادي والمالي للأفراد. وقد ساعد اعتماد التدابير المتعلقة بتوحيد طلبات البناء في إطار البرنامج على الإسراع في تنفيذ هذا النشاط بالفعل. ويتمثل أحد هذه التدابير في وقف الحكومة لعمليات تفتيش مواقع التشييد قبل الموافقة على طلبات البناء وذلك من أجل الإسراع بعدد الطلبات. وقد تضاعف بالفعل عدد طلبات المستعملين النهائيين في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠١ فيما يتعلق بالحصول على المواد وارتفع من ٢٣ ٨٧٥ طلبا إلى ٤٢ ٤٨٦ طلبا. واستند توزيع مواد البناء بموجب البرنامج على إثبات النية في التشييد وهو أمر أفاد المستخدمين النهائيين على الصعيدين الخاص والعام على السواء. ويتلقى أصحاب المباني الخاصة المواد وفقا لنظام حصص ويصل الحد الأقصى لمساحة قطعة الأرض إلى ٤٠٠ متر مربع لكل طلب. ويشير تحليل للبيانات المتاحة لمراقبي الأمم المتحدة إلى أن كمية مواد التشييد التي وصلت إلى البلاد وتم توزيعها على المستفيدين كافية بشكل عام.

١١٠- وفي حين تميز توزيع مواد البناء من المستودعات المركزية إلى مستودعات المديرية بالكفاءة فإن تكلفة نقل هذه المواد من المستودعات إلى مواقع التشييد هي تكلفة عالية مما يثبط عزائم بعض المقاولين المؤهلين من الحصول على حصصهم من مواد البناء. وتتعلق تكاليف النقل المرتفعة بثقل وزن هذه المواد وطول المسافة لنقلها، ولذلك يعتبر بعض المقاولين المؤهلين أن شراء مواد البناء من الأسواق القريبة وبأسعار مرتفعة نسبياً يكون أكثر فعالية من حيث التكاليف من شراء المواد المدعومة التي يقدمها البرنامج. وقد لفت اهتمام الحكومة إلى هذه المسألة حيث أعربت عن قلقها من أن تحديد سعر أدنى لها سوف يُشجع المستفيدين على بيع المواد أو تهريبها إلى البلدان المجاورة. وستجري مناقشات إضافية بشأن هذه المسألة مع الحكومة وذلك بغرض الوصول إلى ترتيب مرض للجميع.

إصلاح المستوطنات

١١١- أكمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض بناء ٤٧ مدرسة و ٢ ٥٥٥ متراً و ٩ عيادات قروية و ١٩ كيلومتراً من مواسير الصرف الصحي وكذلك تركيب ٦١ كيلو متراً من أنابيب نقل المياه وبناء ١٧٨ كيلو متراً من الطرق. وقد أفادت هذه الأنشطة عدداً يُقدر بنحو ٣٥ ٠٠٠ أسرة في ١٩٢ قرية من بينها ١٣ ٣٦١ أسرة استفادت من برامج البناء الذاتي. وأدت الإجراءات المنقحة لإدارة المشاريع إلى مضاعفة ميزانية أعمال المركز حيث زادت قيمته من ٣٥ مليون دولار إلى ٧٠ مليون دولار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومثلما ذكرت في تقريرتي السابق (S/2001/186، الفقرة ١٣٦) فإن معدل توفير المساكن لم يكن كافياً. واستجابة لذلك زاد الموئل حصة نفقاته المخصصة للإسكان من ٣٠ في المائة إلى أكثر من ٤٥ في المائة. وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن البرنامج واجه عدداً من المعوقات التي أدت في بعض الأحيان إلى وقف أنشطة التشييد أو إبطائها والتي شملت هطول الأمطار بغزارة أو النقص في الأسمنت أو مواد التشييد الأخرى. ونتيجة لذلك يقوم الموئل باستكشاف إمكانية اتخاذ تدابير لوقف التدهور الذي يواجه مصنع تاسلوجا للأسمنت وخيارات تتعلق بزيادة توفر الأسمنت عن طريق الموانئ.

١١٢- ومثلما تم إيجازه في تقريرتي السابق (S/2001/186، الفقرة ١٣٥) يعمل الموئل على استكمال مسحه الأولي للأشخاص المشردين داخلياً. بمسح أكثر شمولاً لتحديد جميع المجموعات المستضعفة وذلك بغرض توسيع وتحسين فرص تدخله البرنامجي.

١١٣- ولقد أخطرت مجلس الأمن في تقريرتي السابق بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد تسلم من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق المسؤولية عن

الأنشطة السوقية الأولية المتصلة بإغاثة الأشخاص المشردين داخليا بما في ذلك المسؤولية عن شراء المواد الغوثية الطارئة مثل الخيام والبطانيات والسخانات والمواقد والحصير وخزانات المياه (S/2001/186، الفقرة ١٣٨). واكتمل توزيع مواد الإغاثة لفصل الشتاء في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١ بواسطة منظمات محلية غير حكومية بالنيابة عن مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق. وفضلا عن ذلك، بدأت عملية شراء مواد الإغاثة لفصل الصيف ويُتوقع اكتمالها في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويجري العمل لتطوير مخيم انتقالي بالقرب من درالوك في محافظة دهوك. وبشكل عام فإن مجال العمليات التي بدأها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى الآن أتاحت للبرنامج إمكانية تبسيط دورة الشراء وتعزيز إدارة مستودعات مواد الإغاثة، إضافة إلى تعزيز شبكة التوزيع. وتشير التغذية المرتدة من الميدان إلى أن البرنامج قد استطاع الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين في فترة زمنية قصيرة وتغلب، بالتالي، على أحد المعوقات الرئيسية التي كانت تواجه البرنامج.

١١٤ - وتتمثل الخطوة التالية للبرنامج في إدماج خطط وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الصعيدين القطاعي والمتعدد القطاعات لتحسين المأوى المؤقت وكذلك لتمكين المجتمعات المحلية في مواقع التوطين النهائي. وقد أشرت في تقرير السابقي في هذا الصدد إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف يستكمل في نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقييما للاحتياجات الطارئة للأشخاص المشردين داخليا ولا سيما للمجموعات الأكثر ضعفا. ونظرا للتأخير في إصدار التأشيرات ووصول منسق المشروع مؤخرا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ لا يزال يجري استعراض طبيعة، ونطاق، التقييم مع مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق والموئل.

العمل المتعلق بالألغام

١١٥ - استكمل الآن برنامج العمل المتعلق بالألغام التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسحاً يقدم تفاصيل عن طبيعة ونطاق مشكلة الألغام والمواد غير المتفجرة في المحافظات الشمالية الثلاث. ويؤثر التلوث بشكل مباشر على حياة ١٠٩٨ جماعة محلية من جملة ٤٢٤ ٤ جماعة تم مسحها. وقد بين المسح أن وجود الألغام قد حال في أكثر الحالات دون الوصول إلى الأراضي الزراعية أو أراضي الرعي. وشمل برنامج العمل المتعلق بالألغام ٦٧ حقلاً للألغام وأكمل إزالة الألغام من ١٢ حقلاً تستخدم حالياً في الرعي والزراعة والتشبيد. واستفادت ١٥ ٥٧٢ أسرة في ٧٦ قرية حتى الآن من هذا البرنامج. وبلغت المساحة الإجمالية التي تم تطهيرها منذ بداية البرنامج ٦,٢ كيلومتر مربع، وتم تطهير ١,٩ كيلومتر مربع منها أثناء المرحلة الحالية. وفي إطار البرنامج تم تدمير ٧ ٠٠٧ قطعة من قطع

المدفعية غير المنفجرة بالقرب من ٢٦ قرية تسكنها ١١ ٩٢١ أسرة. وتضاعفت معدلات إزالة الألغام في هذه المرحلة من متوسط قدره ٢٠٠ ٠٠٠ متر مربع في الشهر إلى أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ متر مربع في الشهر وذلك بسبب وجود أفرقة أكثر خبرة وإجراءات أفضل وتوفر المزيد من الكلاب المستخدمة في الكشف.

١١٦ - وشمل الدعم الذي قدم لضحايا الألغام أثناء الفترة قيد الاستعراض تقديم ٨٢٩ طرفاً صناعياً وتقديم برنامج للتوعية بالألغام لفائدة نحو ١٥٩ جماعة محلية. وتقلص عدد الإصابات الشهرية من عدد يتراوح بين ٣٠ إصابة و ٦٨ إصابة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ما يتراوح بين ٢٥ إصابة و ٥٣ إصابة بعد ذلك.

١١٧ - واستكمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المسح الذي كان قد بدأه برنامج العمل المتعلق بالألغام في أوائل عام ٢٠٠٠ والذي شمل ٢ ٢٥١ كيلومتراً من خطوط النقل. وبالإضافة إلى ذلك شملت إزالة الألغام تقديم الدعم لإصلاح خطوط الطاقة الثانوية وبناء محطات صغيرة لتوليد الطاقة ومحطات النقل الفرعية والعمل في مواقع التوطين التابعة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتأمين السلامة لمواقع الميكروويف التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. غير أنه وبسبب التأخير في منح التأشيرات لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اللازمة لتنفيذ البرنامج كان عدد طلبات التأشيرات التي تنتظر الموافقة عليها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، ٨٩، كما أن حالات التأخير في وصول الواردات والمبادرات المتعلقة بتوسيع قدرة البرنامج وتعزيز القدرة المحلية كانت مدعاة للإحباط. وبالإضافة إلى ذلك فقد تأثرت فرص السلامة أيضاً بسبب انعدام معدات الاتصالات وعدم استبدال المعدات الواقية الشخصية التالفة أو غير الصالحة للعمل.

باء - الاعتبارات الشاملة للقطاعات بالمحافظات الشمالية الثلاث

تنسيق البرنامج

١١٨ - كما هو مبين في تقريرى السابق، (S/2001/188، الفقرة ١٤٥)، قام مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق (في الشمال)، وعملاً بقرار اتخذ على المستوى المشترك بين الوكالات ببدء العمل لتحديث البيانات المتعلقة بالتخطيط وتعزيز تبادل المعلومات داخل البرنامج المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، وبدأ مركز مشترك للمعلومات المتعلقة بالشؤون الإنسانية أنشئ في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في دراسة توافر البيانات اللازمة لوضع برنامج عمل مشترك. ويقوم المركز أيضاً بوضع نظام للرصد سيكون متفقاً مع نهج المشروع في البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات ويستند إلى أهداف واضحة ومؤشرات للأداء. وقد أدى عدم منح تأشيرات لدخول الاستشاريين في

مجالات التخطيط المتعدد القطاعات والعلاقات بين الجنسين والاقتصاد الزراعي وتقييم احتياجات المجموعات الضعيفة إلى الإضرار ببرنامج عمل الوحدة إلى حد كبير.

١١٩ - وزيادة نطاق البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات أدت في حالات كثيرة إلى إلقاء عبء ثقيل على عاتق المؤسسات النظرية المحلية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والكهرباء والزراعة. وفي بعض الحالات تفتقر هذه المؤسسات إلى القدرات والموارد من أجل التعاون أو الحصول على معدات أو إلى توفير الموظفين للمرافق التي تم توفيرها وتواجه الوكالات والبرامج في هذا الصدد، وكنوعاً لجميع السلع المستوردة في إطار البرنامج في الوقت الحالي، ليس فقط مسؤولية إقامة المشاريع الجديدة وهيكلها الأساسية ومعداتها ولكن أيضاً مسؤولية تشغيلها وصيانتها. ونتيجة لذلك فإن وكالات وبرامج الأمم المتحدة ملزمة بإحضار موظفين دوليين ليس فقط لتركيب معدات المشاريع ولكن أيضاً لضمان تشغيل هذه المعدات بعد تركيبها. ونظراً لأن كثيراً من هذه المشاريع قد تحدد إدخالها فإنه ستكون هناك حاجة لمزيد من الموظفين الدوليين واستصدار المزيد من التأشيرات من أجل تركيب المعدات وصيانتها وتدريب الموظفين المحليين وذلك دون زيادة استفاد الخبرات المحدودة الموجودة بالفعل في المؤسسات المحلية حتى يتسنى تدريب النظراء المحليين وتتوفر لهم الخبرة الفنية اللازمة.

الحالات الطارئة الناجمة عن الجفاف

١٢٠ - على الرغم من أن هطول أمطار إضافية قد أدى إلى انتعاش جزئي للزراعة المعتمدة على مياه الأمطار، فإن هذه الأمطار لم تكن كافية لإعادة الري أو توليد الطاقة الكهربائية إلى مستوياتها الطبيعية. ولذا، تواصل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنسيق المسائل المتصلة بالجفاف إجراء الاستقصاءات وإعداد خطط للطوارئ، مع التركيز على توفير إمدادات المياه اللازمة للإنسان والحيوان والزراعة، وعلى الكهرباء. وفيما يتعلق بالكهرباء، ستظل طاقة التوليد الإجمالية أقل بكثير من الاحتياجات إلى حين استعادة المياه لمستوياتها الطبيعية في خزاني دوكان ودربانديخان.

حالات التأخير في إصدار التأشيرات والتصريح بالواردات

١٢١ - تأثر سلباً تنفيذ البرنامج ككل من جراء العدد الكبير من حالات التأخير في إصدار التأشيرات للموظفين الدوليين والاستشاريين والمقاولين، ورفض منحها لهم، الأمر الذي يخالف أحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق (S/1996/356)، ولاسيما الفقرة ٤٦ من الفرع الثامن منها. وفي حين أن عدد التأشيرات التي تم منحها منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قد بلغ ٥٢٨ تأشيرة، فإن إجمالي عدد

التأثيرات التي كانت لاتزال معلقة في المحافظات الشمالية الثلاث في ١٤ آيار/مايو ٢٠٠١ قد بلغ ٢٤٦ تأشيرة، معظمها يخص موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٢٢ تأشيرة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٨٩ تأشيرة). وبالإضافة إلى اضطلاعهم بأنشطة المشروع كان خبراء الأمم المتحدة يدربون الموظفين الوطنيين على تولي مسؤولية العمليات، في أقرب وقت ممكن. وإلى أن يتوافر العدد الكافي من الموظفين الوطنيين المؤهلين، سيتطلب البرنامج خبرة خارجية. وقد أدت حالات التأخير هذه إلى تقويض فعالية تنفيذ الأنشطة في هذه القطاعات، وإنني أناشد حكومة العراق أن تعجل بمنح التأشيرات عملاً بالفقرة ٤٦ من مذكرة التفاهم. وقد وجه انتباه اللجنة إلى هذه المسألة. وفي رسالة مؤرخة ٧ آيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، أعرب رئيس اللجنة عن قلق اللجنة بشأن الحالة المتصلة بالتأشيرات، وحث "حكومة العراق على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مذكرة التفاهم، وعلى معالجة هذه المسألة على وجه السرعة".

١٢٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، جعلت حكومة العراق مرور السلع بين زاخو والموصل مشروطاً بالإخطار مسبقاً بتفاصيل الشحنات المعنية. وقد أدى هذا التدبير الجديد إلى تكديس عدة آلاف من الشاحنات في نقطة معينة في محافظة دهوك. وقد خفت حدة المشكلة الحالية بعد مشاورات مكثفة بين منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للعراق وحكومة العراق؛ إلا أن سلطات الجمارك العراقية قد تلقت تعليمات بعدم السماح باستيراد أي مواد دون موافقة الحكومة، اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وما زالت المناقشات مستمرة فيما يتعلق بالترتيبات الطويلة الأجل المتعلقة بتسهيل استيراد وتصدير البضائع المدرجة في البرنامج عبر جميع نقاط الدخول. وسوف يخطر مجلس الأمن بمحصلة هذه المناقشات.

سادساً - النتائج والتوصيات

١٢٣- يقدم التقرير الحالي صورة للإنجازات الإيجابية في تلبية الأهداف الإنسانية لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وكذلك القيود والصعوبات التي صودفت في التنفيذ الفعلي للبرنامج. فخلال السنوات الأربع الماضية لم يسهم البرنامج في وقف التدهور في الأحوال المعيشية للإنسان العراقي العادي فحسب، وإنما في تحسين هذه الأحوال أيضاً. على أنني أود أن أكرر التأكيد على أن إنجازات البرنامج لا ينبغي أن تؤدي بنا إلى الإحساس بالرضا الذاتي. فالبرنامج يمكن أن يحقق أهدافه الإنسانية حتى أقصى مداه، بل وينبغي أن يتاح له ذلك. وتحقيقاً لهذا الهدف، من الضروري أن يحصل على التعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية كيما يفي بالاحتياجات الإنسانية والمدنية الضرورية للشعب العراقي.

١٢٤ - ولقد أعربت، في تقريرى السابق، عن قلقي من أن المبلغ اللازم لتنفيذ خطة التوزيع المعتمدة للمرحلة التاسعة، وقدره ٥,٥٥٦ بليون دولار قد لا يغدو متاحا بسبب الانخفاض الكبير في صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج (S/2001/186، الفقرة ١٥٧). ويؤسفني كثيرا أن أؤكد أنه، رغم الزيادة في المعدل المتوسط للصادرات من النفط، يقدر الآن أن مجموع الإيرادات من الصادرات النفطية في إطار هذا البرنامج خلال المرحلة الراهنة (التي ستنتهي في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١) لن تصل إلا إلى ٦,٥ بلايين يورو، أو نحو ٥,٧ بليون دولار، لن توفر إلا قرابة ٣,٥ بلايين دولار لتنفيذ البرنامج، بعد الاستقطاعات التي يتعين إجراؤها عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٢٥ - إن التصريح للعراق بتصدير كميات غير محدودة من النفط واستيراد طائفة عريضة من السلع قد حوّل طبيعة ونطاق أنشطة البرنامج من مجرد توفير الإغاثة الإنسانية الطارئة إلى اشتماله على جوانب كثيرة لإصلاح البنية الأساسية المدنية الضرورية. وأود هنا أن أكرر التوصية المتخذة في تقريرى السابق (S/2001/186، الفقرة ١٦١) بأن تطبق أحكام الفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) أيضا على القطاعات المتبقية من خطة التوزيع وأن يتم توسيع قوائم البنود التي ووفق عليها بالفعل ("القوائم الخضراء")، والمتعلقة بقطاعات مختلفة، لتشمل جميع البنود، باستثناء البنود المشمولة بالقرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وتبعا لذلك، فإني أناشد مجلس الأمن ولجنته بمواصلة تيسير إجراءاتهما البطيئة الحالية في منح الموافقة والسماح بقدر أكبر من حرية الاختيار والعمل ليتسنى شراء طائفة أكثر تنوعا من الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية وكذلك المواد والإمدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الضرورية والحصول على ذلك كله بأسرع السبل. ومن شأن هذا المنهاج إذا اتبعه المجلس، أن يقلل العدد المفرط لحالات تعليق الطلبات.

١٢٦ - وبغض النظر عن نطاق الآراء والمناقشات المتعلقة بإيجاد إطار أوسع للبرنامج، فإني أناشد جميع الأطراف المعنية بالمحافظة على الهوية الإنسانية الواضحة والمتميزة للبرنامج المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ويشجعي رؤية أعمال وإنجازات آلية الأمم المتحدة للمراقبة حتى تاريخه، وأنا على ثقة من أن هذه الآلية بمسئولياتها أن تقدم تأكيدات مجلس الأمن ولجنته بأن الإمدادات والمواد التي تُوفّر في إطار البرنامج، تُستخدم بالفعل في الأغراض الموافق عليها.

١٢٧ - وكما هو مبين في هذا التقرير، لا يزال التنفيذ الفعال يصادف عددا من الصعوبات الكبيرة. وذلك بسبب غياب الترتيبات الملائمة للحصول على السلع والخدمات محليا وتوفير العنصر النقدي. ويجري الآن استيراد طائفة متزايدة من المعدات في إطار البرنامج، مع عدم وجود الموارد المحلية الكافية للاضطلاع بعمليات التركيب والتدريب والصيانة. وهذا يجعل

مثل هذه الترتيبات ضرورية أكثر من أي وقت مضى، من حيث أنها ضرورية لاستخدام السلع المستوردة بكفاءة. فلقد أدى عدم وجود ترتيبات للشراء محليا، على سبيل المثال، إلى وضع يتعذر فيه شراء الأصناف الزراعية المنتجة محليا في إطار البرنامج لإدراجها في سلة الأغذية، كما أن استيراد أصناف الأغذية أصبح، بدوره، مثبطا للإنتاج الزراعي المحلي. وإني لأشعر بالأسف الشديد لعدم إحراز تقدم بشأن الترتيبات اللازمة للشراء المحلي والمكون النقدي الوارد ذكرهما في الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وإذ نضع هذا في الاعتبار، أناشد حكومة العراق أن تعمل مع الأمم المتحدة في وضع ترتيبات العمل اللازمة والملائمة للشراء محليا ولتوفير عنصر نقدي يعمل في النهاية على تشجيع الانتاج المحلي.

١٢٨ - ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن فريقا من الخبراء زار العراق في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، لمناقشة الترتيبات المتعلقة باستخدام ما يصل إلى ٦٠٠ مليون يورو من الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ورهنا بموافقة المجلس على الترتيبات المقترحة، سوف تستخدم هذه الأموال لسداد تكلفة التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار الممولة في إطار برنامج صناعة النفط. وفريق الخبراء موشك على الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على تقريره، وعملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، سوف أقدم توصياتي بشأنه إلى المجلس. وأود أن أعرب عن الأمل في إمكان تقديم طرائق مماثلة لدعم الأنشطة في القطاعات الأخرى حالما يوافق المجلس على الترتيبات المقترحة.

١٢٩ - ومع زيادة مستوى التمويل وتعاضم حجم ونطاق البرنامج، لم تعد العملية المضجرة والمضيعة للوقت المتمثلة في إعداد الموافقة على خطة التوزيع ومرفقاتها، متماشية مع الواقع والحقائق الراهنة. ولعه يُذكر أن خطة التوزيع للمرحلة الحالية قدمتها حكومة العراق بعد شهرين تقريبا من بدء هذه المرحلة، وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه بعد الموافقة على خطة التوزيع بفترة وجيزة، تقدم آلاف التعديلات طوال الفترة التي تستغرقها أي مرحلة والفترة التي تليها. وتبعاً لذلك، فقد أصدرت توجيهاتي للمدير التنفيذي لبرنامج العراق بمواصلة المناقشة مع حكومة العراق بغية التوصل إلى وضع عملية تخطيط أكثر ملاءمة ومرونة لتفي بمتطلبات البرنامج الموسع.

١٣٠ - لقد وُضعت طلبات العقود وإجراءات التجهيز الراهنة في وقت كان فيه التركيز العام للبرنامج الإنساني وحجمه أصغر كثيرا مما هو عليه الآن. أما وقد زاد حجم البرنامج وتعدد تركيبه، فإن عددا من العقود أكثر بكثير، وفي جميع القطاعات تقريبا، يتعلق بمعدات

تقنية كبيرة. وبالنسبة لهذه العقود، تنطوي الإجراءات الحالية على تقديم معلومات تقنية إضافية قبل أن يتم التجهيز والموافقة. ويمكن أن تعطل الإسقاط والسهو العملية لمدة أسابيع، وأحيانا لشهور. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستغرق الإجراءات الحالية، من وقت التصديق على البضائع إلى دفع الثمن للمورد، من ستة أسابيع إلى ثمانية. لذا فقد طلبت من المدير التنفيذي لبرنامج العراق أن يقدم توصيات بشأن ذلك إلى اللجنة.

١٣١- وأود أن أعرب عن أملتي أن قوائم البنود والتكنولوجيا المنقحة والمستكملة، التي تنطبق عليها آلية الاستيراد/التصدير التي وافق عليها القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، التي يتعين أن يقدمها رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سوف تؤدي إلى تقليل عدد الخلافات بين خبراء الأمانة العامة وأعضاء لجنة مجلس الأمن بشأن حالة الطلبات المقدمة في إطار البرنامج الإنساني كما أن من شأن قائمة البنود المحددة بشكل أفضل والتي يتعين تقديمها بموجب الآلية المعتمدة بالقرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، أن تقلل أيضا عدد حالات تعليق الطلبات. وحتى بالنسبة للبنود ذات "الاستخدام المزدوج" أو البنود المدرجة على القائمة الواردة في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، فلإني أود أن أناشد لجنة مجلس الأمن أن تضع ثقها في آلية الأمم المتحدة للمراقبة وأن توافق على الطلبات المعلقة أو توقف تعليقها، إن كان ذلك ضروريا، رهنا بالمشاهدات المتعلقة "بالاستعمال النهائي" وأن نقدم إلى اللجنة تقريراً عن ذلك. إن نظام الأمم المتحدة للمراقبة قادر الآن على رصد "الاستعمال النهائي" للبنود في جميع أنحاء البلد، وعلى تزويد اللجنة بتقارير ومعلومات منتظمة عن هذه البنود، حسب الاقتضاء. وأود أيضا أن أناشد حكومة العراق أن تتعاون تعاوننا كاملا في هذا المسعى.

١٣٢- ومن الضروري لحكومة العراق أن تضع أولويات لتعاقداتها، معطية اهتماما خاصة لقطاعات الأغذية والصحة والتغذية. وعلاوة على ذلك، فإنه مع حجم الإيرادات المتاحة للبرنامج، لا يمكن تبرير العجز في توزيع بنود سلة الأغذية والأدوية الضرورية بعد ذلك. لذا، فقد أعطيت تعليماتي للمدير التنفيذي، بأن يقوم بالتشاور الكامل مع منسق الشؤون الإنسانية للعراق التابع للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والبرامج المعنية، بتزويدي بتقييم في وقت يوافق تقديم تقريرتي المقبل لمجلس الأمن، بما في ذلك قائمة بالأدوية الضرورية الناقصة في السوق والتدابير اللازمة لحل هذه المشكلة دون إبطاء.

١٣٣- ومن الضروري أيضا القيام على وجه السرعة بمعالجة المشاكل الناجمة عن التأخيرات المفرطة في تقديم الطلبات وعن تقديم الطلبات غير الممتثلة، ومن المؤسف أنه رغم قيام الأمانة

العامة بإخطار حكومة العراق. مما يساورها من قلق بشأن التأخيرات في تقديم العقود، فقد أظهرت المعلومات المستقاة من الحكومة أن العقود، في حالات كثيرة، وقّع عليها غير أنه لا يزال يتعين على الموردين تقديمها. ومع بقاء نحو ثلاثة أسابيع فقط على انتهاء المرحلة الراهنة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ مجموع قيمة الطلبات الواردة حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، ١,٨ بليون دولار، مما في ذلك ١,٢ بليون دولار لبنود سلة الأغذية. ولم يتم استلام حتى طلب واحد في إطار قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والنفط. لذا، فإننا نناشد حكومة العراق أن تصر على أن يقوم موردها بتقديم الطلبات في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أكرر مناشدتي لحكومة العراق أن تزود مكتب برنامج العراق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للعراق بالمعلومات المتعلقة بالعقود التي تم توقيعها، حتى قبل قيام الموردين بتقديم الطلبات المعنية لمكتب برنامج العراق. فمن شأن هذه المعلومات المتقدمة أن تعجل بالتأكد تجهيز الطلبات الواردة. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أوصي حكومة العراق بأن يتخذ المصرف المركزي للعراق جميع التدابير الضرورية لتسريع تجهيز خطابات الاعتماد المعلقة البالغ قيمتها ١,١٥١ بليون دولار للطلبات التي ووفق عليها بالفعل.

١٣٤ - وأود أن أعرب عن قلقي البالغ بشأن حالة التأشيرات الراهنة والأثر السالب الذي يحدثه انقطاع الأنشطة الضرورية على الوضع الإنساني في المحافظات الشمالية الثلاث. وفي هذا الصدد، فإنني أكرر ندائي لحكومة العراق بأن تصدر التأشيرات المطلوبة لمسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الذين يؤدون خدمات تعاقدية للأمم المتحدة في العراق، وفقا لنص وروح الأحكام ذات الصلة، من مذكرة التفاهم، التي تنص الفقرة ٤٦ منها على أن يكون لهؤلاء الموظفين الحق في الدخول إلى العراق والخروج منه دون إعاقة. وأن تمنحهم السلطات العراقية التأشيرات اللازمة على وجه السرعة دون أن تتقاضى رسوما عنها. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أنه مع بقاء جميع خصائص حساب الضمان (١٣ في المائة)، في الوقت الراهن، مع الأمم المتحدة، فإن المنظمة تجد نفسها مسؤولة لا عن بناء وتركيب الهياكل الأساسية والمعدات فحسب، وإنما أيضا عن تشغيلها وصيانتها وعن تدريب الموظفين الوطنيين. وباستثناء أنشطة البرنامج، فإن الأمم المتحدة سوف تحتاج في الوفاء بالمسؤوليات التي عهد إليها بها مجلس الأمن، إلى عدد متزايد من الموظفين الدوليين.

١٣٥ - ولقد أعربت مرارا عن قلقي العميق بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في شتى أنحاء العالم. والذين قدم عدد متزايد منهم مؤخرا التضحية العظمى في أداؤهم واجبه أثناء قيامهم بمهام إنسانية ومهام تتعلق بحفظ السلام. ولقد تابعت عن كثب إجراءات المحكمة الجنائية في بغداد فيما يتعلق بالحادث الأليم الذي وقع في حزيران/يونيه

٢٠٠٠ داخل أراضي مكتب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في بغداد. والذي قتل فيه إثنان من الموظفين وجرح ثمانية أشخاص بما في ذلك أربعة من موظفي الأمم المتحدة. وأود أن أبلغ مجلس الأمن، أن محكمة الجنايات أرجأت مرة أخرى في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، وللمرة السابعة، إجراءاتها في محاكمة المتهمين، حتى ٢٨ أيار/مايو. وسوف أبقى المجلس على علم بإجراءات المحكمة التي أرجو حقيقة أن تنتهي سريعا.

١٣٦ - وفي الختام، أود أنؤكد على أنه يتوجب على جميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير متضافرة لكفالة التنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني من التخفيف من محنة الشعب العراقي، وأن تمتنع عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تزيد الظروف المعيشية الدقيقة بالفعل للفرد العراقي العادي سوءا على سوء.

المرفق الأول

توزيع مجموع عائدات النفط فيما بين الصناديق المختلفة والنفقات المناظرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١

- ١ - حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، كان قد أودع في الحساب المخصص للمرحلة التاسعة، طبقاً لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، مبلغ قدره ٣ ٢٥٣,٨ مليون يورو، فبلغت بذلك القيمة الإجمالية لمبيعات النفط منذ بدء البرنامج مبلغاً قدره ٣٧ ٣٣٣,٩ مليون دولار، و ٨٣٣,٤ مليون يورو.
- ٢ - وفيما يلي كشف بتوزيع إجمالي عائدات النفط الواردة منذ بدء البرنامج وحتى تاريخه، وبالنفقات المناظرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١:

(أ) خُصص مبلغ قدره ١٩ ٤٨٨,٤ مليون دولار و ٢ ٧١٩,٣ مليون يورو لشراء حكومة العراق لوازم إنسانية، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وإضافة إلى ذلك، أُتيح مبلغ قدره ٨٩٢,٣ مليون دولار و ٩,٥ مليون يورو، وهو مجموع الفوائد التي تحققت لهذين الحسائين، لغرض شراء لوازم إنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق. وأصدر مصرف باريس الوطني، بالنيابة عن الأمم المتحدة، خطابات اعتماد بنحو ١٩ ٥٣٨ مليون دولار لتسديد قيمة لوازم إنسانية وقطع غيار ومعدات للصناعة النفطية تخص العراق، وبلغت قيمة المدفوعات في إطار المراحل من الأولى إلى التاسعة ١١ ٤٣١,٦ مليون دولار؛

(ب) خُصص مبلغ قدره ٥ ٢٥٩,٤ مليون دولار لشراء سلع إنسانية يوزعها برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ب) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وعلى النحو المنقح في الفقرة ٢ من قرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المسجلة لشراء السلع الإنسانية التي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن مبلغاً قدره ٣ ١٩٢,٢ مليون دولار؛

(ج) حُوِّل مبلغ قدره ١٢ ٣٤٣,٧ مليون دولار مباشرة إلى حساب التعويضات الموجود تحت إشراف الأمم المتحدة، حسبما تنص عليه الفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، كان قد خُصص ما مجموعه ٢٢٤,٩ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية للجنة التعويضات لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وخُصص مبلغ قدره ١٠ ٧٣٧,٨ مليون دولار لتسديد أقساط مختلفة في إطار المطالبات "ألف" و "جيم" و "دال" و "هاء" و "واو"؛

(د) حُصص مبلغ قدره ٨٤٤,١ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية التي تكبدتها الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، حسب نص الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت قيمة ما أنفق لسداد التكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ القرار مبلغا قدره ٤٧٧,١ مليون دولار؛

(هـ) حُصص مبلغ قدره ٣٠٣,٨ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بترع سلاح العراق واللجنة التي خلفتها، وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩)، حسب نص الفقرة ٨ (هـ) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت نفقات اللجنة مبلغا قدره ٩٠ مليون دولار؛

(و) حُتَب مبلغ قدره ٨٧٠ مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق، والمصدرة عبر خط أنابيب النفط الممتد بين كركوك ويومورتاليك، عبر تركيا، وفقا لنص الفقرة ٨ (و) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وتمشيا مع الإجراءات التي اعتمدها اللجنة. ومن أصل ذلك المبلغ، دُفع إلى حكومة تركيا مبلغ قدره ٧٩٦ مليون دولار؛

(ز) حُوِّل مبلغ قدره ١٢٩,٥ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والقرار ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لتسديد الدفعات المتوقعة بمقتضى حكم الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، كما تنص على ذلك الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وحسبما هو مبين بعد ذلك في الفقرة ٣٤ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/978). وبلغ إجمالي التسديدات ما قدره ١٢٩,٥ مليون دولار.

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية
الصادرة لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١
عائدات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٢٣	٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥
الخامسة	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٣٣	٣ ٩٤٧ ٠٢٢ ٥٦٥,١٢
السادسة	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٣٥٢	٧ ٤٠١ ٨٩٤ ٨٨١,٥٧
السابعة	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠	٣٥٣	٨ ٣٠١ ٨٦١ ٩٣١,٤٦
الثامنة	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٣٠٧	٨ ٢٩٦ ٢٥٧ ١٤٨,٠٦
المجموع		٢ ٠٦٤	٣٧ ٣٣٣ ٨٨٦ ٤٧٨,٠٦

عائدات النفط (باليورو)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (باليورو)
الثامنة	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٦١	١ ٥٧٩ ٦١١ ٩٣٢,١٥
التاسعة	في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١	١٠٣	٣ ٢٥٣ ٧٩٢ ٤٨٠,٧٧
المجموع		١٦٤	٤ ٨٣٣ ٤٠٤ ٤١٢,٩٢

**خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية لحساب الضمان بـ (٥٣ في المائة)
وللشراء بالجملة**

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة (بدولارات الولايات المتحدة)	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٨٧٠	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٧٩	١ ٢٠٨ ٧٣٦ ٢٨٧,٨٤
الثانية	٥٣٨	١ ١٩٣ ٩٧٥ ٦٧٦,٦٩	١ ١٧٩ ٣٦٨ ٩٥٦,١٩
الثالثة	٦٧٢	١ ٢١٠ ٩٣٤ ٧٥٩,٠٧	١ ١٧٩ ٢٨٦ ٩٨٢,٤٠
الرابعة	٧٠٥	١ ٥٩٠ ٢٦٩ ١٥٥,٥٠	١ ٤٩٩ ٣٢٦ ٧٧٤,٤٤
الرابعة	٤٧٨	٢٧٣ ٨٩٥ ٢١٦,٤٨	٢٣٣ ٨٥٤ ٥٦٠,٣٥
الخامسة	١ ٠٤٢	١ ٨٥٢ ٩٥٠ ٤١٢,٧٧	١ ٥٤٠ ٩١٠ ٨٠٩,٠٦
الخامسة	٥١٨	٢٨٤ ٥٦٠ ٥٢٢,٩٨	١٨٢ ٦٧٢ ٠٤٩,٠٤
السادسة	١ ٥٤٨	٣ ١٤٠ ٠٤٥ ٩١٢,٠٢	١ ٧٢٨ ٩١٦ ٠١٢,٣٣
السادسة	٨٥٠	٤٥٨ ١٧٤ ٧٧١,٩٢	١٩٣ ٦٣٩ ٢٦٥,٠٣
السابعة	٢ ٠٤٧	٣ ٧١٤ ٦٩٢ ٧٦٧,٠٦	١ ٧٠٤ ٣٣٤ ٠٦١,٢٧
السابعة	٦٥١	٣٤٤ ٤٣٦ ٠٧٦,١٠	٥٨ ٥٢٦ ٨٩٥,١٢
الثامنة	١ ١٩٤	٣ ٧٥٥ ٧٤١ ٧٢٠,٨٩	٧٢٢ ٠١٧ ٧٢٨,٠٣
الثامنة	٥٦	٣١ ٥٧٦ ٤١٤,٥٦	—
التاسعة	٣٠	٤٥٨ ١٨٦ ٠٢٢,٠٩	—
المجموع	١١ ١٩٩	١٩ ٥٣٨ ٥١٨ ٢١٤,٩٢	١١ ٤٣١ ٥٩٠ ٣٨١,١٠

المرفق الثالث

جدول عمليات المراقبة القطاعية: عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠٠ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١

نوع عملية المراقبة				
القطاع	تتبع المسار	التقييم	المستعمل/الاستعمال النهائي	المجموع
الأغذية	٩٥ ٢٣٧	١٥	صفر	٩٥ ٢٥٢
النقل/مناولة الأغذية	٢٤٠	٢٠	١٣	٢٧٣
الصحة	١ ٤٩١	١٤	٣٨٢	١ ٨٨٧
التغذية	١ ٨١٠	٨١٣	—	٢ ٦٢٣
المياه/المرافق الصحية	١ ٨٩١	٢٢٨	٨٣٢	٢ ٩٥١
الزراعة	١ ١٦٥	٦٨٩	١٦٦	٢ ٠٢٠
الكهرباء	٢٦١	٣	٣٧	٣٠١
الاتصالات السلكية واللاسلكية*	٣	٢	١	٦
التعليم	٥١٠	١ ٤١١	٤	١ ٩٢٥
الإسكان	١٩٧	٤ ٨٧٠	صفر	٥ ٠٦٧
المجموع	١٠٢ ٧٢٠	٧ ٩٥٩	١ ٤٣٤	١١٢ ١١٣

* مع وصول المعدات التي تم توفيرها بموجب برنامج المساعدة الإنسانية، استأنف الفريق العامل القطاعي المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية أنشطة المراقبة الخاصة به في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.